الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية و علوم التسيير و علوم تجارية

الشعبة : علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة

بعنوان :

المقاولاتية ودورها في التنمية الإقتصادية بالهضاب العليا

– دراسة حالة وكالة دعم تشغيل الشباب –

بإشراف: د/ مصطفاي نادية

من إعداد الطالب:

❖ رحموني جمال الدين

اللجنة المناقشة:

د/ عشعاشي مصطفى ..... رئيسا

د/ مصطفاي نادية..... مشرفا

د/ مهدي عمر .....مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

تشكرات

الحمد الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله لقوله تعالى "لئن شكرتم لازيدنكم "-صدق الله العظيم –

في هذا المقام لا يسعنا إلا أن نحمد الله تعالى على هبته لنا نعمة الارادة والعزيمة والعافية طوال فترة الدراسة لنصل في الاخير ونحتم بهذا العمل المتواضع أي من خلاله نتقدم بأصدق عبارات الشكر الذي لا تسعه الكلمات ولاتسطره الاقلام تملاه المعاني .

وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله "وعليه نتقدم بخالص تشكراتنا إلى كل من قدم لنا العون من بعيد أو قريب في إتمام هذا المشروع وخصوصا الاستاذة "مصطفاي نادية" راجين من الله عز وجل أن يجعله في ميزان حسناتها إن شاء الله.

كما نتقدم بخالص الشكر لجميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير.

2019/2018

إهداء

أتقدم بالجود و الشكر إلى من خلقني و وهبني الحياة الله لا اله إلا هو الواحد الأحد, إلى أكبر نعمة أنعمها الله علي بعد الاسلام.

إلى نبع الحنان و الحب.

إلى قرة عيني و شمعة الامل التي انارت دربي.

إلى الحصن الدافئ إليها لا سواها, "أمي الغالية" حفظها الله.

إلى السند الذي أشكو اليه إذا تعبت و يأخذ بيدي إذا تعثرت.

إلى كل من أكن له كل معاني الاحترام والتقدير"أبي العزيز" حفظه الله.

إلى من أعيش معهم الدنيا بحلوها و مرها إخوتي الاعزاء. والى كل العائلة الكريمة صغيرا و كبيرا.

أتمنى لهم دوام الصحة و السعادة.

إلى كل من عرفتهم في مشواري الدراسي إلى أصدقائي من الطور الابتدائي إلى الجامعي.

إلى كل الاساتذة من الطور الابتدائي حتى الطور الجامعي.

"جمال الدين"

نظرا لتفشي كل من ظاهرة البطالة والفقر الذي باتت نسبه في تزايد كبير، الأمر الذي جعل الدولة تبحث في السبل والآليات الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة , وفي سبيل ذلك تم اعتماد سياسة المقاولاتية، والتي تساهم في حد ما في خلق مناصب شغل جديدة للأفراد عديمي الدخل.

بما أن فئة الشباب تمثل طاقة المستقبل عمدت الدولة إلى إنشاء هيئات مانحة لمقروض المصغرة, من بينيا هيئة خاصة للشباب في إطار تمويل مشاريعهم المصغرة، وهي" الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب" التي اتخذنا منها محلا لدراسة الميدانية لهذا البحث فمن خلال توصلنا إلا أن لهذه الوكالة دورا فعال في خلق مناصب شغل للشباب وإعطائهم فرص لتجسيد أفكارهم ومشاريعهم الخاصة على أرض الواقع من أجل أن تساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني من جهة والقضاء عمى البطالة من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، التنمية الاقتصادية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

Abstract

The spread of all the phenomenon of unemployment and poverty, which is attributed to the increasing large , which made the state looking at ways and mechanisms for the reduction of this phenomenon, and in the way that was the adoption of the policy of mini-loans to contribute to the creation of new positions filled stateless individuals income.

Including the Young people represent the future power, the State created to establish donor mini-loan, including special body for youth in the context of the financing of micro-projects , And is" national agency to support the operation of Youth", We made them subject to the study of this research field, it is in which we have come to the Agency's role in creating an effective youth filled posts , and giving them opportunities to give shape to their

ideas and their own on the ground in order to contribute to the advancement of national economy, on the one hand and the elimination of unemployment, on the other.

Keywords: Contracting, economical Development, national agency to support youth

employment.

الفهرس:

الإهداء	**I**
الشكر	**II**
الملخص	**III**
فهرس الجداول والاشكال	**VI**
المقدمة	أ,ب,ج,د,ه,و,ز
الفصل الاول:الأدبيات النظرية للمقاولاتية والمقاول.	
تمهيد	1
المبحث الاول :ماهية المقاولاتية.	2
المطلب الأول:مفهوم المقاولاتية وخصائصها.	2
المطلب الثاني:دور المقاولاتية.	5
المبحث الثاني:ماهية المقاول.	12
المطلب الأول :تعريف المقاول .	12
المطلب الثاني :التأصيل الاصطلاحي للمقاول ,المديروالقائد.	16
خاتمة الفصل	20
الفصل الثاني :الادبيات النظرية للتنمية الاقتصادية .	
تمهيد	21
المبحث الأول :ماهية التنمية الاقتصادية .	22
المطلب الأول :تعاريف ومفاهيم حول التنمية الاقتصادية.	22
المطلب الثاني :أهداف ومعوقات التنمية الإقتصادية.	23
المبحث الثاني :نظريات ومبادئ التنمية الاقتصادية.	28
المطلب الأول :نظريات التنمية الاقتصادية.	28
المطلب الثاني :مبادئ التنمية الاقتصادية.	29
خاتمة الفصل.	38
الفصل الثالث:الدراسة الميدانية والتحليلية .	
تمهيد	39
المبحث الأول:واقع المقاولاتية في الجزائر.	40

الفهرس:

المطلب الأول :التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	40
المطلب الثاني :الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	43
المبحث الثاني :الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع النعامة	46
المطلب الأول :تقديم فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع النعامة	46
المطلب الثاني :دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	60
خاتمة الفصل.	68
الخاتمة	69
قائمة المراجع.	72

مقدمة :

تشكل المقاولة استثمار تنعكس أثاره على التنمية الاقتصادية انعكاسا هاما ,حيث تتيح الفرصة لخلق فرص التشغيل ,واليوم يعتبر الباحثون إنشاء المقاولات من أنجح الوسائل لإدماج الشباب ,وتبرز مكانة المقاول ودور المقاولة في المجتمع من خلال إبراز مالها من أهمية استراتيجية ومن مسؤولية النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في ميداني التشغيل وتأهيل الشباب.

وقد حضت المقاولة في الفكر الاقتصادي بقدر كبير من الاهتمام من طرف الاقتصاديين الكبار, واعتبر الكثير منهم أن المقاول روح المؤسسة الصغيرة ومهم للتطور الاقتصادي.

وتأتي اهمية المقاولة المصغرة نتيجة ظهور العديد من المشكلات التي لم تستطع الصناعات الكبرى التعامل معها ,ما جعل الدول المتقدمة تجد في المؤسسة المصغرة السياسة الامثل لتطور اقتصاداتها وتقدمها والدليل على ذلك التجارب الناجحة لهذه الدول في مجال المؤسسة المصغرة ,حيث أصبحت تشكل فيها المؤسسة المصغرة أكثر من 70%.

وانطلاقا من هذه التجارب ,تيقنت الدول النامية لهذه الاهمية وعلى أنها ضرورة حتمية من اجل التخفيف من أزماتها الاقتصادية والتي كان لها أبعاد اجتماعية خطيرة مست الشباب بشكل خاص. والجزائر تعتبر من بين هذه الدول التي تبنت المؤسسة المصغرة وسخرت لها كل الامكانيات والوسائل من اجل إعطائها دفعة قوية.

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تحولات كغيره من العامل النامي ,حيث تميز بعد الاستقلال باعتماده وانتهاجه لسياسة المؤسسة العمومية الكبيرة والمجمعات الضخمة التي ساعد على إنشاءها وقيامها الارتفاع الذي شهده سعر البترول في ذلك الوقت ,لكن الوضع تغير بعد الازمة البترولية التي شهدت السقوط الحر لأسعار البترول ,فانخفض النشاط التنموي ,وعرفت البطالة مستويات مرتفعة ,وفي المقابل عجزت أغلب المؤسسات العمومية في إحداث مناصب شغل جديدة نزرا لتفاقم المشاكل ,لدى كان من الضروري للجزائر في التفكير في خطة سياسية جديدة كبديل عن البترول ,حيث قامت بإعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبيرة وتم تقييمها الى مؤسسات صغيرة ومتوسطة ,وفتحت الدولة المجال أمام القطاع الخاص لتهيئة الاقتصاد نحو الانفتاح الاقتصادي ,ما زاد من الاضطرابات الاقتصادية خاصة مع بداية التسعينات بارتفاع الديون وضعف الاستثمارات سواء الداخلية أو الاجنبية ودخلت الجزائر مرحلة الاصلاحات الجديدة

مع الصندوق الدولي وكانت نتائج هذه الخطوة اضطرابات كبيرة لها أبعاد اجتماعية خطيرة ,حيث ساهمت في تفاقم ظاهرة البطالة خاصة بين الشباب ,كما قد تم تسريح جماعي للعمال أكثر من 500000عامل وتم غلق أكثر من 1000 مؤسسة عمومية بين الفترة 1994-1998.

إن الاصلاحات التي خاضتها الجزائر والتي أدت الى التغير التدريجي للسياسة الاقتصادية لإعادة هيكلة القطاع الصناعي بالاعتماد على قوى السوق قد سمحت بإعادة الاعتراف بالدور الهام بالمؤسسات الخاصة والذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية ,وقد كان من نتائج ذلك بروز قطاع المؤسسات المصغرة كآلية جديدة وفعالة في التنمية الاقتصادية وللتخفيف من العبء الاجتماعي خاصة البطالة ولكونها تمس فئة الشباب ,الامر الذي دفع الى استحداث برامج خاصة لتشغيل الشباب في إطار المؤسسة المصغرة بدءا من عام 1995.

إن المتتبعين للمؤسسات المصغرة ,يجد انها الوسيلة التنموية الفعالة في الوقت الراهن خلال ما تحققه من أهداف اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية وذلك للميزة الاساسية والمتمثلة في تحقيق معدلات تشغيلية للشباب خاصة وتحقيقها للتكامل الاقتصادي بين مختلف الاحجام الاخرى ,والدليل على ذلك التجارب العالمية العديدة للدول خاصة المتقدمة.

في ضوء ما نقدم فان المؤسسة المصغرة وفي ضوء هذه المتغيرات الجديدة ,أصبحت بحاجة الى دعم جديد مع كل هذه المنجزات, ما جعل الكثير من الباحثين والدول في البحث عن أساليب تنمية هذا النوع من المؤسسات ,وقد وجد أن للمقاول دور كبير في إعطاء مسار جديد وفعال للمؤسسة المصغرة وزيادة نسبة نجاحها واستمرارها ,ما يجعلها أكثر مشاركة في التنمية الاقتصادية ذات الابعاد الاجتماعية .

إشكالية البحث :

ما دور المقاولاتية في التنمية الاقتصادية في الهضاب العليا ؟

وحتى يتيسر لنا السيطرة على جوانب الموضوع قسمنا الإشكالية إلى الاسئلة الفرعية التالية:

1/ماهي المقاولاتية وما خصائصها ودورها ؟

2/ما هي العوامل المؤثرة على المقاول ؟

3/كيف يساهم المقاول في التنمية الاقتصادية ؟

تستند دراستنا الى الفرضية العامة الاتية :

-لعبت المقاولاتية دورا فعالا في مناطق الهضاب العليا وبالاخص منطقة النعامة .

مبررات اختيار الموضوع :

توجد عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع دون غيره نجملها في ما يلي:

-الميول الشخصي لهذا النوع من المواضيع بحكم تخصصنا.

-محاولة الإلمام بجوانب الموضوع من المقاولاتية إلى التنمية الاقتصادية وإبراز أهميتهما وكيف يؤثر الأول على الثاني .

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية هذا البحث في:

-تتجلى أهمية الدراسة في كونها تخوض في ظروف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتطويرها باعتبار أن الاتجاهات الحديثة للدولة هي دعم أشكال هذه المؤسسات لما لها من دور فعال في التنمية الاقتصادية.

يركز موضوع الدراسة حول متغيرين أساسيين وهما :المقاولاتية والتنمية الاقتصادية كمتطلب أساسي لتطوير الاقتصاد .

أهداف الدراسة :

-التعرف على استراتيجيات المقاولاتية .

-التعرف على محتويات التنمية الاقتصادية .

-إبراز أهمية المقاولاتية والتنمية الاقتصادية .

-محاولة تسليط الضوء على دور المقاولاتية في التنمية الاقتصادية في الهضاب العليا .

منهج البحث:

بهدف التأكد من الفرضيات والاجابة على الاشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بطريقة الوصف والتحليل .

الادوات المستخدمة :

من أجل تحقيق أهداف البحث وإتمامه الاستعانة بعدد من الادوات والمصادر للحصول على المعلومات وتنسيقها وفي ما يمكن ذكر أهم هذه الادوات والمصادر .

-المراجع المكتبية والمتمثلة في الكتب باللغة العربية.

-مجموعة من رسائل الدكتوراه والماجيستير والماستر .

-الملتقيات الوطنية.

-مواقع الانترنت.

الصعوبات المواجهة عند إعداد البحث :

في كل الاحوال أي بحث علمي أو مجهود إنساني لا يخلوا طبعا من الصعوبات والعراقيل التي قد تكون سبب لتحقيق الهدف أو الوصول إلى المراد الذي يريد الباحث الوصول إليه. ولقد واجهت عدة صعوبات في هذا البحث منها ....

-قلة المراجع التي تخص هذا الموضوع خاصة المتعلقة بالجزائر.

-تحفظ المسؤولين عن بعض الاحصائيات.

هيكل الدراسة :

الفصل الاول :لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى عموميات حول المقاولاتية والمقاول حيث قسمنا الفصل الى مبحثين المبحث الاول هو ماهية المقاولاتية ,والمبحث الثاني هو ماهية المقاول .

الفصل الثاني :أما الفصل الثاني حول عموميات التنمية الاقتصادية حيث قسمنا الفصل الى مبحثين المبحث الاول ماهية التنمية الاقتصادية والمبحث الثاني نظريات ومبادئ التنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث :و في الفصل الثالث كانت دراسة ميدانية وتحليلية حيث تحدثنا في المبحث الاول عن واقع المقاولاتية في الهضاب العليا والمبحث الثاني عن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية النعامة مع التحليل.

الدراسات السابقة:

حظي موضوع المقاولاتية باهتام واسع لدى الاكاديميين ,نذكر منها ما يلي:

الدراسة الاولى :حكيم شيوطي: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية,دراسة حالة الجزائر ,أطروحة دكتوراه,جامعة الجزائر ,2007-2008.

قام الباحث من خلال هذه الذراسة بتحديد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المفهوم,الخصائص,عوامل النجاح والفشل ,ثم انتقل الى عرض تجارب بعض الدول في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تطرق الى تجارب الدول العربية ,كما تناولت الدراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عي التشريع الجزائري ,دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر واستراتيجية الجزائر لتطوير وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الدراسة الثانية :عثمان لخلف :واقع المرؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر ,أطروحة دكتوراه ,جامعة الجزائر ,2003-2004

قامت هذه الدراسة على محاولة التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,كذلك تحديد أسباب الاهتمام بها في اقتصاديات الدول,والدور الذي تلعبه في تنميتها ,كما تناولت أثر التحولات الاقتصادية العالمية على المكانة التي تحتلها هذه المؤسسات ,بدراسة قدرتها التنافسية في ظل العولمة وما تتركه من أثار واضحة على تطورها والبحث في مختلف السياسات التي إنتهجتها مجموعة من التنظيمات والتجمعات الاقتصادية ,وتجارب بعض الدول في اساليب تطويرها ,كما تناولت الدراسة واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والدور الاقتصادي والاجتماعي لهذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري ,وفي الاخيرركزت الدراسة عللا سياسة تنمية واساليب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عي الجزائر من خلال التركيز على دراسة مدى تاثير الاطار التشريعي والمؤسساتي على تتظيم هذه المؤسسات ودراسة مختلف الاجراءات المعتمدة للنهوض بهذا القطاع .

الدراسة الثالثة :

علواني عمار :دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية حالة ولاية سطيف ,أطروحة دكتوراه ,جامعة سطيف ,2010

تطرق الباحث من خلال هذه الدراسة الى الاهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الاشارة الى تجارب بعض الدول في تنمية وتطوير هذا القطاع ,كما تناول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر,والدور الاقتصادي والاجتماعي لهذه المؤسسات في الجزائرمن حيث المساهمة في التشغيل والناتج المحلي والصادرات والتنمية المحلية ,ثم تعرف على التنمية المحلية ومسيرتها في الجزائر,واخيرا قام بدراسة ميدانية تطرق فيها الى هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,وبرامج التنمية المحلية ومدى تاثيرها عللى انشاء وتطور مؤسسات هذا القطاع عبر بلديات ولاية سطيف وما مدى تاثير دلك على التشغيل .

الدراسة الرابعة: شيبان أسيا :دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائررسالة ماجيستير,جامعة الجزائر,2008-2009.

قامت هذه الدراسة على تشخيص عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية الاقتصادية ,واهم الاساليب التنموية في دول العالم لتشجيع نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تطرقت الباحثة الى مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بتقديم استراتيجية الجزائرلتطوير القطاع ,وبيان اهم الاجهزة المتدخلة في ذلك وبعدها تحليل الاثار التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ,ثم قامت بدراسة واقع الصناعة التقليدية كنموذج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال وضع تشخيص عام للقطاع وبيان إستراتيجية الجزائر لتطويره ,وصولا الى إبراز الدورالتنموي لمشاريع الصناعة التقليدية ,واخيرا قامت بدرتسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقطاع الصناعة التقليدية ,وحاولت تحديد مجال عملها ومنافعها ,وتوضيح خصوصية نشاطها الاقتصادي .

تمهيد :

أصبحت المقاولاتية مفهوم شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع ,حيث باتت تعرف حاليا كمجال للبحث ,ونظرا لأهميتها المتزايدة ,أصبحت كل من الحكومات والباحثين والجامعيين والمجتمع بشكل عام يهتمون بتطور المقاولين ومؤسساتهم وبقدرتهم على البقاء والنمو.ويمكن تفسير هذا الاهتمام المتزايد في قدرتها (المقاولاتية)على الرفع في مستوي الاقتصاد الوطني من خلال النهوض بالتنمية الاقتصادية ,وزيادة العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات الجديدة التي تم إنشاؤها ,بالإضافة الى دورها الكبير في تشجيع الابتكار عن طريق انشاء مؤسسات مبتكرة جديدة يمتد تأثيرها ليشمل وسيلة لإعادة الاندماج الاجتماعي للعمال من خلال ما توفره من مناصب شغل.

ونظرا للأهمية البالغة للمقاولاتية فقد تم التطرق في هذا الفصل الى كل من:

- ماهية المقاولاتية.
- ماهية المقاول.
- دور المقاولاتية

المبحث الاول : ماهية المقاولاتية .

المطلب الأول : مفهوم المقاولاتية وخصائصها

1/مفهوم المقاولاتية:

ينظر الاقتصاديون الأوائل مثل: (آدم سميث –ألفريد مارشال) لمفهوم على أنها عنصر من عناصر الانتاج يهدف لتنظيم أو تنسيق العملية الانتاجية و التجارية و التعامل مع ظروف عدم الاستقرارأو عدم التوازن في السوق؛كما أن المقاول هو من يملك راس المال أو المزود له ؛ و هو الذي يمتلك مهارات المخاطرة و الابتكار و الادارة ؛و أن المقاولاتية تمثل أحد تكاليف الانتاج للمؤسسة ؛و الحقيقة أن آدم سميث هو أول من أرسى قواعد الاقتصاد الحر و المبادرات الفردية على أساس مبدأ "دعه يعمل دعه يمر".[1]

أما هيسريش و بيتيرزفينظران الى مفهوم المقاولاتية على أنها :نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار؛تنظيم و اعادة تنظيم الآليات الاقتصادية و الاجتماعية من أجل استغلال موارد و حالات معينة؛ تحمل المخاطرة و قبول الفشل ؛ انه مساريعمل على خلق شيء ما مختلف و الحصول على قيمة بتخصيص الوقت و العمل الضروري ؛مع تحمل الأخطار المالية ؛ النفسية و الاجتماعية المصاحبةلذلك؛ و الحصول على نتائج في شكل رضا مالي و شخصي.[2]

–أما بوبرتهارت فيعرفها على أنها :السيرورة التي تهدف الى منتج جديد ذو قيمة و ذلك بإعطاء الوقت و الجهد اللازمين مع تحمل المخاطر الناجمة على ذلك بمختلف أنواعها: "مالية؛ نفسية ؛اجتماعية"و مقابل ذلك يتم الحصول على اشباع مادي و معنوي .كما يمكن تعريف المقاولاتية بأنها :فعل أو مجموعة أعمال ترتكز على الابداع تتضمن اعطاء الموارد المتاحة حاليا

[1] محمد قوجيل "دراستو تحليل سياسة دعم المقاولاتية في الجزائر"أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه؛كلية العلوم الاقتصادية ؛ قسم علوم التسير؛ جامعة ورقلة 2015-2016؛صفحة 03

[2] مولخلوةأحمد؛سياسات دعم المقاولاتة في الجزائر – مذكرة لنيل شهادة ماستر ؛كلية علوم التسيير ؛جامعة سعيدة ؛2016-2017 ص05

القدرة على خلق قيمة جديدة مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك ؛و بالمقابل الحصول على اشباع معين.[1]

لقد توصل فيرستراتيت الى نتيجة أن ظاهرة المقاولاتية هي عبارة عن تواصل بين مقاول و منظمة محركة من طرفه و قد ميزها بثلاث أبعاد:معريفي–تنسيقي –هيكلي.

البعد المعرفي:

حسب الباحث هو نتيجة رؤية مقاولاتية عند المقاول و تتميز بفكر استراتيجي ؛كما يفسر بسرعة رد الفعل (قدرة الفرد على ترجمة الأحداث) و التعلم (معارف–استعدادات الانفعالات– نتيجة التجربة السابقة و الحالية).

البعد التنسيقي:

الناتج عن الفعل المقاولاتي و الذي يقود المقاول للتموقع مقابل العديد من المتعاملين من مختلف الطبقات الاجتماعية حيث يقوم معهم بالتحكم في الشكل المنظماتي.

البعد الهيكلي :

الذي يهتم بالإدماج المقاولاتي و حول خاصية الغاية الذاتية؛هذه الصورة تضع المقاول و منظمته في ارتباط وطيد و تحديد المدى الذي يؤثر فيه هذا الارتباط على المنظمة ومنشئها.

2/ خصائص المقاولاتية :

يمكن أن تكون المقاولاتية بسيطة و مسّعرة ؛ومتجانسة و عدائية ؛أو العكس و سنذكر أهم الخصائص التي قد تتميز بها المقاولاتية كما يلي:

2–1–درجة بساطة المقاولاتية:

كل مؤسسة تتوقع على مستوى سلم من القيم أخذه بعين الاعتبار درجة بساطة المقاولة ؛و لهذا يمكن استخلاص حالتين:

[1] آمال بعيط ؛برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر ؛أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ؛كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ؛جامعة باتنة1؛2016-2017؛ص11

-حالة بساطة المقاولاتية و هذا ما يجعله سهل؛ و بالتالي يشجع التركيز.

-أن تكون المقاولاتية في حالة تعقيد؛يتطلب متغيرات و كفاءات كبيرة من أجل التحكم فيه؛ وبالتالي وجود أفراد أكفاء من أجل تنمي اللاتمركز.

2-2-درجة استقرار المقاولاتية:

يفسر عدم استقرار المقاولاتية بعدد و درجة و كثافة التغيرات ؛ فعندما تكون المقاولاتية قليلة التغير ينتج عن ذلك عدم تغير في الاجراءات و القواعد المتبناة ؛ أي اذا كانت التغيرات كبيرة و عديدة و حادة فهذا يتطلب اعادة القواعد و الاجراءات بصورة دائمة و بالتالي القيام بمراقبة و تعديلات فورية .

2-3-درجة تجانس المقاولاتية :

فالمقاولاتية المتجانسة تشجع تجمع الوحدات على مستوى قاعدة متكاملة ؛ فالمؤسسة أحادية النشاط تكون سوقها متجانسة ؛ و هذا ما يدفع بها الى تبني هيكل وظيفي ؛ امّا المؤسسة متعددة الأنشطة أين كل نشاط له رسائله الانتاجية و طرق بيع خاصة ؛ يتطلب من المؤسسة تبني هيكل الاقسام .

2-4- درجة عدائية المقاولاتية :

العدائية يمكن أن تفسر بالتهديدات المتواجدة على مستوى المحيط؛ ففي حالة مؤسسة كبيرة تعمل في اطار احتكار تام فان درجة العدائية تكون ضعيفة، و العكس بالنسبة للمؤسسات الصغيرة .

تلك هي أهم الصفات التي يمكن أن تجدها داخل المحيط الخارجي للمؤسسة ؛ و التي تؤثر على محيطها الداخلي و على وظائفها ، و التي تعكس على مستوى الاستراتيجية التي سوف تختارها و الأخذ بعين الاعتبار الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الأخرى.[1]

[1] فايزة درقاوي ، تأثير العوالم السوسيوثقافية على المقاول الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة سعيدة ، 2015-2016،ص 71-72

المطلب الثاني : دور المقاولاتية.

ان اقامة المؤسسات الصغيرة يهدف الى استغلال الطاقات المعطلة وإلحاقها بالأيدي المنتجة التي تساهم في البناء و التنمية و الاعتماد على الذات في خلق الدخل، و الذي يخرجها من دائرة العوز و انتظار الوظيفة .

-الجزء الأول: الدور الاقتصادي للمقاولاتية :

يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة على أنها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، فقد بينت الاحصائيات المنشورة في الولايات المتحدة الامريكية ان من بين 21مليون مشروع هنالك ما يقارب 20.5مليون أي نسبة 98%من تلك المشاريع يمكن اعتبارها مشروعات مقاولاتية و تعمل هذه المشروعات في كل المجالات الاقتصادية على الرغم من أغلبها يرتكز في تجارة التجزئة و الخدمات .

أولاً: رفع الكفاءة الانتاجية و تعظيم الفائض الاقتصادي:

تبدو المؤسسات الصناعية الكبيرة هي الأقدر على رفع الكفاءة الانتاجية و تعظيم الفائض الاقتصادي ،نظرا الى ارتفاع انتاجية العامل فيها بالمقارنة بالمقاولات الصغيرة و المتوسطة و نتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم فضلا عن تطبيق الاساليب الادارية الحديثة و تنظيم العمل و جميع المزايا التي يحققها كبر الحجم،و هي تساهم في رفع الكفاءة الانتاجية ،ومن ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة ،الا ان مثل هذا الاعتقاد غير صحيح ، وذلك لأنه يتجاهل أمرا مهما و هو العلاقة بين رأس المال المستثمر للعامل و الفائض الاقتصادي الذي يحققه، ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من رأس ، ومع التسليم بأن الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة ، الا أنه اذا تم الربط بين رأس المال المستثمر و الفائض الاقتصادي الذي يحققه بحسب أحجام المؤسسات المختلفة ،ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على أساس استثمار مبلغ معين من رأس المال ،

يتضح لنا أن مؤسسات الصناعات الصغيرة و المتوسطة هي الاقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع .[1]

ومن ناحية أخرى فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الانتاجية ، بمعنى أنه من خلال ما تحققه من وفرة عنصر رأس المال ،فهي بذلك قادرة على استخدام الموارد النادرة بكفاءة أكبر، أو هي القادرة على استخدام الفن الانتاجي المناسب ،الذي يحقق الاستخدام الأمثل لعناصر الانتاج ففي اليابان تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 97%من مجموع المؤسسات ، و تساهم ب 31% من القيمة المضافة الاجمالية ،وفي فرنسا، فتمثل المؤسسات التي تشغل أقل من 250 عاملا ، 99.8%من مجموع المؤسسات و تحقق 46%من رقم الأعمال الاجمالي للمؤسسات ،وتساهم ب 53% من القيمة المضافة الاجمالية ،وفي كوريا الجنوبية تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأكثر من 25% من القيمة المضافة الاجمالية.[2]

ثانيا: تنويع الهيكل الصناعي:

تؤدي أعمال المقاولة دورا هاما في تنويع الانتاج و توزعه على مختلف الفروع الصناعية ، و ذلك نظرا لصغر حجم مالها ، مما يعمل على انشاء العديد من المقاولات التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع و الخدمات ، و تعمل على تلبية الحاجات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية ، فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المفدية لها .[3]

ثالثا: تدعيم التنمية الاقليمية :

تتميز المقاولات بالقدرة على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية و الريفية و المدن الجديدة ، و ذلك نظرا لإمكانية اقامتها و سهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق ، كما أنها أعمال لا تتطلب استثمارات كبيرة ولا تشترط تكوينا عاليا في العمل الانتاجي ، أو تكاليف مرتفعة في

[1] عبد الرزاق خليل ،عادل نقموش، دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، مداخلة في الندوة الدولية حول المقاولة و الابداع في الدول النامية ، معهد علوم الاقتصاد و التسيير ، جامعة خميس مليانة ، الجزائر، 2007،ص03

[2] الجودي محمد علي ،نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم تسيير ، جامعة بسكرة ، 2014-2015،ص41

[3] االجودي محمد علي ، مرجع سابق ص42

التسيير، أو تكنولوجيا عالية ،لذلك فهي تعمل على تحقيق تنمية اقليمية متوازنة ، و التخفيف من مشاكل الاسكان و التلوث البيئي .[1]

رابعا: معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية :

تعاني الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار و الاستثمار ،و تعمل أعمال المقاولة على ذلك الاختلال نظرا لانخفاض تكلفة انشائها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة بالإضافة الى ذلك تساهم في علاج اختلال ميزات المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها ، و تصدير السلع الصناعية و نظرا لاعتمادها على كثافة العمل لذلك تستغني عن استيراد التكنولوجيات العالية ذات التكاليف الباهضة.[2]

-خامسا: تنميةالصادرات:

ان تنمية الصادرات تعتبر بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجزا كبيرا و متزايدا في موازين مدفوعاتها و بصفة خاصة في الميزان التجاري ، فقد ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة ، فالاستثمارات التي كانت تقضي بإنشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة بحجوم كبيرة جدا من الأسواق العالمية ، لم تكن تسمح حينها عمليا الا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم ، الا أنه في الواقع الحجم الصغير و المتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير .[3]

- سادسا: زيادة الناتج المحلي :

تتضح أهمية الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي و ذلك من خلال عملها على توفير السلع و الخدمات سواء المستهلك النهائي أو الوسيط ، مما يزيد من الدخل الوطني للدولة ، كما تحقق ارتفاعا في معدلات الانتاجية لعوامل الانتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام، كما أنها تمثل مناخا مناسبا للتجديد و الابتكار، مما

[1] ناصر مراد، دور و مكانة المقاول في التنمية الاقتصادية في الجزائر ، الندوة الدولية حول المقاولة و الابداع في الدول النامية ، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، خميس مليانة ، الجزائر ،2007،ص 216

[2] ناصر مراد ، مرجع سابق ، ص 217

[3] عبد الرزاق خليل، عادل نقموش، مرجع سابق، ص 04 .

يرفع من انتاجية العامل باستمرار ، بالإضافة الى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم في التخفيف من الاسراف و الضياع على المستوى الوطني ، و تؤدي هذه العوامل مجتمعة الى زيادة حجم الناتج المحلي وتنوعه ،بشموله العديد من المنتجات البديلة ، أو المكملة .

سابعا : تكوين الكوادر الفنية و الادارية :

تؤدي الصناعات الصغيرة و المتوسطة دورا مهما في تكوين رأس المال البشري ، و ذلك بتأمين الحصول على تدريب أقل كلفة مما تؤمنه مؤسسات التدريب الرسمية و المعاهد الفنية ، حيث تتسم هذه المعاهد في الدول النامية بالندرة و نقص الامكانات ، فضلا على أنها و ان وجدت فهي غالبا ما تكون محدودة الخبرة .[1]

-ثامنا: جذب المدخرات :

ان الصناعات الصغيرة و المتوسطة قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدى صغار المدخرين الذين لا يستخدمون النظام المصرفي ، و يمكنهم على الاستعداد لاستثمارها في مؤسساتهم الخاصة ، حيث من المعروف أن طلب الصناعات الصغيرة و المتوسطة على رأس المال هو طلب محدود ، و من ثم فان المدخرات القليلة لدى أفراد الأسرة قد تكون كافية لإقامة مشروع من مشروعات الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة و عرضة للإنفاق الترفي أو حتى ايداعها في البنوك و هكذا فان انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء و تشغيل هذه الصناعات يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين ، الذين لا يميلون لأنماط التوظيف التي تحرمهم من الاشراف المباشر على استثماراتهم.[2]

-<u>الجزء الثاني : الدور الاجتماعي للمقاولاتية :</u>

بالإضافة للأدوار الاقتصادية للمقاولاتية فيمكن أن نحصي الأدوار الاجتماعية من خلال ما يلي:

-أولا: زيادة التشغيل :

[1] الجودي محمد علي ، مرجع سابق ، ص 45.
[2] عبد الرزاق خليل ، عادل نقموش ، مرجع سابق ، ص06.

ان الاهتمام الدولي المتزايد بالمقاولات راجع الى الدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل ، و بالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة كونها تستخدم الأساليب الانتاجية كثيفة العمل ، مما يجعلها أداة هامة لاستيعاب العرض المتزايد للقوة العاملة ، خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال . لذلك فهي تساهم في تحريك سوق العمل و ضمان توازنه ففي دولة الامارات العربية المتحدة تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 90% من اجمالي المؤسسات و تظف نحو 85% من القوى العاملة ، و في السعودية تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حوالي 93%و تستوعب 77% من اجمالي العمالة ، أما في سلطنة عمان تمثل المؤسسات الصغيرة 70% و توظف 80% من اجمالي العمالة .[1]

-ثانيا: عدالة توزيع الدخول:

ان وجود مقاولات بالعدد الكبير، و متقاربة في الحجم ، و التي تعمل في ظروف تنافسية بسيطة ، مما يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخول ، بحيث أنها تتطلب امكانيات استثمارية متواضعة و الذي يسمح لعدد كبير من أفراد المجتمع بإنشاء تلك المقاولات ، و بالتالي يساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة و تقليص حجم الطبقة الفقيرة بينما تحتاج عملية الاستثمار في الصناعات الكبيرة الى امكانيات استثمارية ضخمة تدفع نحو زيادة حجم التفاوت الطبقي الاجتماعي .[2]

-ثالثا: مكافحة الفقر و الترقية الاجتماعية :

منذ منتصف الثمانينات ، ظهرت أهمية المقاولة المصغرة كوسيلة لمكافحة الفقر و ادماج الفئات المقصاة اجتماعيا و اقتصاديا ، بجاية في الدول النامية بالتزامن مع مخططات التعديل الهيكلي (تطور المفهوم الاقتصادي للقطاع الموازي) ، ثم في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة مدفوعة بالنجاح النسبي للتجارب في الدول النامية و خاصة تجربة "بنك الفقراء" في بنغلاديش . فهي تمثل الطريقة الوحيدة الدائمة للخروج من الفقر و عوضا عن ذلك تحسين الرفاهية و مستوى المعيشة في الأجل الطويل في بناء الأصول سواء المادية (سكن –أرض –

[1] الجودي محمد علي ،مرجع سابق ،ص 46.
[2] ناصر مراد ، مرجع سابق ، ص 218 .

تجهيزات)، المالية (الحسابات البنكية)، مثلا: الاجتماعية (الشبكات و العلاقات الاجتماعية)، و البشرية.[1]

-رابعا: ترقية روح المبادرة :

تؤكد مختلف الدراسات المهتمة بالتنمية الصناعية على أن أعمال المقاولة هي منبع المبادرة ، بفضلها شهدت مختلف الاقتصاديات بروز منظمين تعمل على تشجيع انشاء طبقة من المقاولين الصغار المستقلين، و هذا ما أكده الرئيس الأمريكي ريفان سنة 1985 بقوله "تأتي معظم الابتكارات و الأعمال الجديدة ، و التقنيات و القوة الاقتصادية في الوقت الراهن من دائرة صغيرة ، و لكن آخذة في النمو ، من الأبطال الذين هم رجال الأعمال الصغيرة ، و المنظمون الأمريكيون ذو كفاءة و جرأة يتحملون مخاطر كبيرة في سبيل الاستثمار و ابتكار المستقبل ."

على هذا الأساس يبرز دور أعمال المقاولة في ترقية روح المبادرة الذاتية و المهارة بعكس المؤسسات الكبيرة التي لا توفر هذه الفرص.[2]

- خامسا : محاربة الآفات الاجتماعية:

مما لا شك فيه أن ممارسات اعادة الهيكلة تتفاوت كثيرا من دولة لأخرى ، لكن الاقتطاع من الموازنات المخصصة للرفاهية ، و التسريح من العمل ، و البطالة ، و انعدام فرص العمل المنتج ، تسببت بجزء من الأعباء الاجتماعية الأساسية الناجمة عن التغيرات الاقتصادية الحديثة عبر العالم . في أغلب الأحيان يؤدي النفاد المحدود الى التعليم ، و عدم الثبات في العمل ، و عدم وجود التحفيزات و المهارات اللازمة الى دفع الشباب الى هامش المجتمع ، فيتحكم بهم الضعف ، و يصبحون عرضة لمخاطر عديدة منها : الجرائم و المرض و الادمان على المخدرات .كما يتسبب الافتقار الى فرص عمل منتجة في المجتمع يدفع الشباب الى مجتمعات غير حضارية و غير منظمة ، غالبا ما تفتقر الى الحد الأدنى من الموارد و الخدمات .لهذا فان المقاولة تمثل الحل لهذه المشاكل و أخرى من خلال وضع حد لضعف أجيال المستقبل من خلال التعليم و التدريب الهادف استراتيجيات التوظيف .و يفترض أن توفر هذه الأخيرة الوسائل

[1] يوسف بودلة ، عبد الحق بن تفات ، دور المقاولة المصغرة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التحديات التي تواجهها ، مداخلة في الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة ورقلة ، يومي 18و19 أفريل 2012،ص 5.

[2] ناصر مراد ، مرجع سابق ، ص 218.

المناسبة التي تمكن الشباب من بناء المستقبل الذي يرجونه بدلا من العويل على غريزة البقاء لديهم و حسب تلبية احتياجاتهم الفورية .[1]

المبحث الثاني: ماهية المقاول .

المطلب الأول: تعريف المقاول

تطور مفهوم المقاول مع مرور الزمن ، حيث تشابه في ذلك بتطور تعقد النشاط الاقتصادي . ففي فرنسا و خلال العصور الوسطى ،كانت كلمة "مقاول" تعني الشخص الذي يشرف على المسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد . ثم أصبح يعني الفرد الجريء ،و الذي يسعى من أجل تحمل مخاطر اقتصادية .

-خلال القرنين السادس و السابع عشر ، كان يعتبر المقاول الفرد الذي يتجه الى أنشطة المضاربة ، فالمصطلح لا يعبر بعد عن العمل الصناعي و لا على السوق و لا على التفاوض ، بل عموما الشخص الذي يجري عقد مع الملك من أجل بناء مبنى عمومي أو الذي يضمن التموين للجيش .

-و باختصار كان المقاول يعتبر الفرد الذي تعاهد من خلال علاقة تعاقدية مع الحكومة من أجل أداء خدمة أو ضمان التموين بالبضائع ، أين يكون فيه الخطر هو مالي ، حيث أن الخطر المالي المرتبط بالمبلغ المستثمر من أجل تجسيد الأعمال المطلوبة يكون قد حدد قبل التنفيذ الفعلي للعقد.

-و عموما فكلمة "مقاول" تشير في القرن السابع عشر الى "شخص يلتزم بشيء ما" أو بالإضافة الى ذلك فرد جدّ نشط.

-أما في القاموس العالمي للتجارة ، الذي نشر بباريس عام 1723 ، فقد أعطى التعريف التالي للمقاول:

-المقاول: هو الذي يلتزم بشيء ما ، نقول "مقاول معمل أو بناء " من أجل قول "معملي " أو "رئيس البنائين" .

[1] الجودي محمد علي ، مرجع سابق ، ص 48.

–أما أليم بارت وديديروت فقد عرفا المقاول في الموسوعة على أنه الشخص الذي يتكفل بانجاز عمل ما .

–وفي قاموس اللغة الفرنسية ب اميل ليتغي الذي نشر سنة 1889 عرف المقاول بأنه الذي يلتزم بشيء ما .[1]

–كما يرى كانتييون بأن المقاول : هو صاحب رأس المال الذي يتحمل المخاطر الناجمة عن اللابقين البيئة.

–كليلاندم.س.د : المقاول هو الشخص الديناميكي الذي يخوض مخاطر محسوبة .

–كينايت: المقاول هو الذي يتصرف على أساس توقعاته لتقلبات السوق، و يتحمل اللائقين في ديناميكية عمل السوق.[2]

– اذا كانت التعاريف التي أعطيت للمقاول مع مرور الزمن ليست جد دقيقة ، فلا يبقى لنا أقل من شيء واحد ثابت يمكن الاحتفاظ به ، و هو أن المقاول و تحمل المخاطر هما مرتبطان لحد كبير.

–يجتاح المقاول في مرحلة أولى الى ترك الحرية لخياله في التفكير بعيدا عما يحيط به من تعقيدات و تسهيلا لعملية التفكير في الأهداف التي يريد تحقيقها مستقبلا، و هذا ما قد يجعله يستعين بقائمة التدقيق و هي قائمة تتكون من عدة أسئلة يقوم الفرد المقاول بطرحها على نفسه ليتمكن من تحديد امكانياته.[3]

لقد تعددت المقاربات التي تناولت المقاول من عدة جوانب، وهي:

***المقاربـــة الوظيفيـــة:** هـذه المقاربـة التـي يمثلهـا "Shumpeter وهـو الأب الحقيقـي للحقـل المقاولاتي من خلال نظريته" التطور الاقتصادي"، هذا الأخير اعتبر المقاول شخصية محورية في التنمية الاقتصادية، يتحمل مخاطر من أجل الإبداع، وخاصة خلق طرق إنتاج جديدة.

[1] صندرةسايبي ، محاضرات في انشاء مؤسسة ، جامعة قسنطينة ، 2014، 2015،ص8.
[2] مالكي نبيل-بوخشة زهير ، المرافقة المقاولاتية للمشاريع الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم التجارية ، 2016-2017، ص 29.
[3] صندرةسايبي، مرجع سابق،ص9.

***المقاربة التي ترتكز على الفرد الهادف إلى إنتاج المعرفة:** والتي ترتكز على الخصائص البسيكولوجية للمقاول مثل الصفات الشخصية والدوافع والسلوك بالإضافة إلى أصولهم ومساراتهم الإجتماعية وقد سلط weberالضوء على أهمية نظام القيم ودورها في إضفاء الشرعية وتشجيع أنشطة المقاولاتية كشرط لا غنى عنه للتطور الرأسمالي.

* **المقاربة العملياتية أو التشغيلية:** والتي أظهرت القيود المفروضة على المقاربة السابقة، واقترحت على الباحثين الإهتمام بماذا يفعل المقاول، وليس شخصه.

وكما تعددت تعاريف المقاول تعددت أيضا التعاريف التي تناولت المقاولاتية ،إذ تعرف على أنها" الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها. إذ أنه عمل اجتماعي بحت على حد قول "Marcel Mauss(1923-1924) ويعرف ""Berangerالمقاولاتية يمكن أن تعرف بطرقتين:

-**على أساس أنها نشاط:** أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.

-**على أساس أنها تخصص جامعي:** أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي.

إذن فالمقاولاتية هي الأفعال والعمليات الإجتماعية التي يقوم بها المقاول، لإنشاء مؤسسة جديدة، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد، من اجل إنشاء ثروة ،من خلال الأخذ بالمبادرة، وتحمل المخاطر، والتعرف على فرص الأعمال، ومتابعتها وتجسيدها على أرض الواقع.

ويتضح الفرق بين إنشاء المؤسسات والمقاولاتية من خلال نقاط التوافق والإختلاف التالية:

نقاط الإتفاق :

- كلاهما عبارة عن إنشاء مؤسسة بصفة قانونية.

– كلاهما له نسبة مخاطرة.

– منشئوهما يتوقعون ربح من وراء إنشائهما .

– قد تصبح المؤسسة المقاولاتية مؤسسة نمطية إذا قلدت منتجاتها بشكل واسع ، في ظل عدم تطويرها.

نقاط الإختلاف :

– تتسم المقاولاتية بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية، فهي تتميز بالإبداع .

– ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد، وبمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج في السوق

– أرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار قبل تقليدها – مقارنة بالمؤسسة النمطية التي تطرح منتجات عادية.

– تتميز المقاولاتية بالفردية، مقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة الشركاء . هذا ما يمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الاعتماد على مجلس للإدارة، وهو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على أرض الواقع. [1]

المطلب الثاني: التأصيل الاصطلاحي للمقاول ، المدير و القائد :

قبل التطرق الى دراسة أوجه الاختلاف بين كل من كل القائد ، المقاول و المدير كان لزاما علينا التعرف على مفهومي القائد و المدير و ذلك كما يلي :

*الفرع الأول : المدير :

–عرف الأستاذ "صلاح عبد القادر النعيمي" المدير بأنه هو "الشخص الذي يتولى منصبا وظيفيا في المنظمة يترأس من خلاله مجموعة من الأفراد العاملين ، و تقع على عاتقه مهمات

[1] مطبوعة بعنوان :محاظرات في مقياس المقاولاتية ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,جامعة البليدة 2018/2,2017,ص 11-12.

متعددة يتطلبه انجازها قدرات و مهارات ادارية في تحقيق حالة التفاعل لأداء النشاطات ذات العلاقة بالوظائف الادارية التي يكون مسؤولا عنها .

-ان أدوار المدير تتطلب مهارات متنوعة يجب أن تتوفر في الشخص نفسه و لعل أهمها ما يلي:

-المهارات الفنية: و تتمثل بالمهارات على استخدام معرفة تخصصية لأداء مهام محددة مثل: القدرات المحاسبية و التسويقية و الهندسية و التكنولوجية و غيرها ، و يحصل عليها المدير خلال الدراسة و كذلك التدريب أثناء الوظيفة ، و هذه في بداية الحياة الوظيفية في المستويات الادارية الدنيا ، المهارات مهمة جدا.

-المهارات الانسانية : وتتجسد في العمل مع الآخرين بشكل جيد و متفاعل و متعاون و تظهر في مكان العمل من خلال روح التعاون و الثقة و الحماس للعمل ، و التفاعل الايجابي مع الآخرين .

-المهارات الادراكية : ان المدير اليد هو الذي يرى المواقف من جميع جوانبها بشكل شمولي ولديه القدرة على حل المشاكل ، و هذه المهارات تحتاجها المستويات العليا من الادارة أكثر من غيرها .

-الفرع الثاني : القائد:

-تعرف القيادة بأنها : عملية تأثير القائد في نشاطات الجماعة لأعداد الهدف و الحصول عليه.[1]

-بالنسبة للقائد يمكن اعطاؤه التعاريف التالية :

1-القائد هو الشخص الذي يهتم بسلوك الجماعة .

2-القائد يتم اختياره ارادیا من الجماعة : ان هذا التعريف يشير فقط الى شخص يحتل منصب القيادة و تقبله الجماعة طوعيا دون أن يبين خصائص هذه القيادة .

[1] الجودي محمد علي ,مرجع سابق ,ص37-38

3-القائد قادر على توجيه الجماعة نحو أهدافها : رغم أن هذا التعريف أقوى من سابقه ، الاّ أنه يصعب تحديد أهداف الجماعة ، كما يوجد قادة يوجهون الجماعة ، الاّ أن الخلل في هذا التعريف يتمثل في انه توجد الكثير من الحالات التي يكون فيها فرد ما مركز الانتباه الجماعة ، و لكنه ليس قائد ، مثل المخمور و المجنون.[1]

الجدول رقم 1: أهم الفروق بين المقاول القائد و المدير

المقاول	المدير	القائد
-يتمتع بالعمل	يدير -يركز على نظم العمل	-يقود-يطور الوضع الراهن
-يبتكر يخلق وضعا جديدا	-يحافظ على الوضع الراهن	-يبتكر -يركز على الأفراد
-يركز على أعمال المؤسسة	-يعتمد على الرقابة والسيطرة	-يوحي بالثقة -ينظر الى المستقبل
-يكون فريق عمل	-لا يرى الاّ المشكلات	-يسأل ماذا و لماذا
-يدرك وجود الفرص	-يسأل كيف و متى	-يفكر في الأجل الطويل
-يسأل كيف متى	-يركز على الأجل القصير	يستخدم تأثيره في أداء الأشياء
-يركز على الأجل الطويل	-يريد أن يؤدي الأشياء بطريقة صحيحة	
-يريد أن يقوم بأداء الأشياء الصائبة.		

المصدر :عبد الجبار سالمي ،التفاعل بين التعليم و المقاولاتية خدمة لاحتياجات السوق ، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية الرابعة حول المقاولاتية الشبابية ،جامعة بسكرة، الجزائر، 2013، ص 05.

[1] الجودي محمد علي ، مرجع سابق، ص37.

العوامل المؤثرة على المقاول :

هناك العديد من القوى و الأسباب التي تدفع المقاول نحو التغيير و التطوير ،اذ يواجه عمل المؤسسات مصدرين من الضغوط ، مصدر داخلي و مصدر خارجي.

1-القوى والمسببات الداخلية: هي القوى و المسببات الناشئة من داخل المؤسسة المقاولة بسبب عملياتها و عمالها ، و يمكن أن تتمثل بتضارب الاهتمامات و المصالح بين الادارة و العمال ، و الانفعال بين الثقافة العامة و النظام الاجتماعي للمؤسسة المقاولة و كذلك الاتصالات داخل النظام الاجتماعي لنفس المؤسسات عندما تتضارب أولوياتها.

ويمكن القول أن القوى الداخلية التي تستدعي التغيير في المؤسسة المقاولة نوعان :

ا-مشكلات و امكانيات تتعلق بالقوى العاملة ، مثل المشكلات الناشئة عن ادراك العمال بكيفية معاملة المقاول اهم.

ب-سلوك أو قرارات المقاول ، فالصراع و الاحتكام بين الرؤساء و المرؤوسين يتطلب تنمية مهارات في التعامل لدى الجميع.

خلاصة الفصل :

لقد تباين الموقع الذي احتلته المقاولاتية خلال مختلف المراحل التي مرت بها ,فلم تحظى بالاهتمام الكبير من طرف الباحثين بسبب اتجاه انظارهم نحو المسير وظهور المؤسسات الكبيرة ,والازمة الاقتصادية التي واجهتها المؤسسات الكبيرة ابتداء من منتصف السبيعينات عاد المقاول ليظهر بقوة على الساحة الاقتصادية بعد الاقتناع اخيرا بضرورة تشجيع عملية انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,كحل يمكن الاعتماد عليه للتخفيف من الانعكاسات السلبية لهذه الازمة

وبعودة المقاول الى الواجهة عاد الباحثون لطرح مختلف الدراسات التي تناولت المقاولاتية,دراسات انحصرت معظمها ولفترة طويلة من الزمن في العديد من المحاولات لتعريف المقاول انطلاقا من وظائفه الاقتصادية .

ونظرا لعجز مختلف المقاربات على توضيح مفهوم المقاولاتية تفطن الباحثون في اخر المطاف الى ضرورة الانتقال من التركيز على المقاول الى التركيز على ما يحذث فعلا في المقاولاتية ,مما ساهم في ازالة الكثير من الغموض الذي كان يلف الظاهرة ,وسمح باخراجها من مجالات ضيقة ومحدودة الى مجال شامل لمختلف المقاربات

تمهيد :

لقد عانى الإقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات من العديد من المشاكل الإقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الإقتصادية ولعل أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم وإرتفاع حجم البطالة ونقص العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات بإضافة إلى إرتفاع معدلات الديون و ما تشكله من ضغوط تعوق التقدم الإقتصادي والإجتماعي، مما يؤدي إلى زيادة الإعتماد على الخارج للحصول على الإحتياجات الأساسية من السلع والخدمات وزيادة التبعية للعالم الخارجي.

وبالتالي شهدت عملية إعادة هيكلة مؤسسات الدولة عصرنة وتكيف إقتصادها مع قواعد السوق لتجاوز الأزمة المتعددة التي تتخبط فيها والتكيف مع التطورات الإقتصادية والإجتماعية المستمرة سواء على صعيد الوطني أو الدولي.

فإن التنمية الإقتصادية هي خطوة مهمة وجوهرية لوضع البلد نحو الطريق الصحيح وتهدف إلىتطوير والنجاح.

المبحث الاول : ماهية التنمية الاقتصادية .

المطلب الأول : تعاريف ومفاهيم حول التنمية الاقتصادية .

ان التنمية الاقتصادية هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب انتاجية جديدة أفضل و رفع مستويات الانتاج من خلال انهاء المهارات و المهارات و الطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل.[1]

التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من اجمال الناتج الوطني خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط انتاجية الفرد و استخدام الموارد المتاحة لزيادة الانتاج خلال تلك الفترة .[2]

كما تعرف التنمية الاقتصادية على أنها : تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلازم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية و المحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة و ليست متناقصة .[3]

و يعرف مدحت قريشي التنمية الاقتصادية بأنها ذلك التطور البنياني أو التغير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية و الاجتماعية و الفكرية و التنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.[4]

ومن خلال التنسيق بين التعاريف يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها التحديث الشامل و البناء الذي يؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مع ضمان توازن هذا النمو و تواصله لفترة طويلة من الزمن من أجل تلبية حاجات الأفراد و تحقيق أجل تلبية حاجات الأفراد و تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية لصالح الطبقة الفقيرة دون الاضرار بالبيئة أو الموارد .[5]

---

[1] هوشيار معروف ،دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع و التحول الهيكلي) ،عمان ، الطبعة 1،2005،ص11.
[2] سهيلة فريد النباتي ، التنمية الاقتصادية (دراسات و مفهوم شامل) ،الأردن ،الطبعة 1،2015،ص12-13
[3] عثمان محمد عتيم ،ماجدة أحمد أبوزنط ،التنمية المستديمة ،عمان ،2007،ص25.
[4] مدحت القريشي ،التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)،عمان،الطبعة1،2007،ص123.
[5] فليح حسن خلف ، الاقتصاد الكلي ،عمان ،2007،ص469،466.

المطلب الثاني :أهداف ومعوقات التنمية الاقتصادية .

إن الاهداف الرئيسية للتنمية لبلد ما عادة ما ترتبط بالمبادئ الاساسية التي يعتقدها ذلك البلد ,ولذا فإن أهداف التنمية الاقتصادية تعتبر بشكل او باخرعن طبيعة المرحلة الاقتصادية الذي يمر بها ذلك البلد ,كما تعتبرعن نوع السياسة الاقتصادية التي ينتهجها وصولا لتحقيق اهدافه الاساسية ومن بين الاهداف ما يلي :

1/تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي ,وتعتبر هذه الاهداف عن مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي وقد يكون الارتباط النقدي بدولة أجنبية في مقدمة هذه الاهداف ,وهذا استهدفته إقتصاديات دول العالم الثالث في مرحلة ما بعد الاستغلال .

2/زيادة الرفاهية الاقتصادية للفرد ,وغالبا ما يتضمن هذا الهدف الرئيسي أهدافا تفصيلية كالتالي:

-إستثمار الموارد البشرية .

-تسخير الموارد الطبيعية واستغلالها .

-تنويع مصادر الدخل .

-تعزيز وزيادة فعالية القطاع الخاص ومن بينها الشروع في إنتهاج سياسة الخوصصة.

-دعم وتشجيع المشاريع الصناعية.

-زيادة وتنويع الصادرات .

-العدالة الاجتماعية والمتمثلة في توزيع الدخول.

-تحسين مستويات المناطق الريفية أو المناطق الاقل تقدما.

-التدريب والعمالة الكاملة.

3/الاكتفاء الذاتي عن العالم الخارجي وهذا ما استهدفته معظم اقتصاديات الدول الغربية في مراحل معينة وبشكل خاص فيما يتعلق بالاهداف الاستراتيجية.

4/الانفتاح على العالم الخارجي وهذا ما استهدفه الاقتصاد الامريكي بغرض تحقيق اهداف الاستراتيجية بعيدة المدى ومنها العولمة.[1]

معوقات التنمية.

إن تنوع مجالات التنمية وضروراتها في اقتصاديات الدول أدى إلى بروز معوقات كثيرة ومختلفة، مما استوجب البحث والنظر في تلك المعوقات لضرورتها، وذلك لما يلاحظ من تراجع كبير يصيب برامج التنمية في البلدان النامية، من خلال عدم التمكن من تحقيق الأهداف التي يتم تسطيرها، لذا فإنه من الضروري جدا التطرق لدراسة أهم المعوقات التي كانت سببا في ذلك.

1-العوائق المادية:

لا نبالغ إذا قلنا إن الجوانب المادية أصبحت في العصر الحديث من العوامل الأساسية لتحقيق أي إنجاز، ولا يعتبر هذا القول تفسيرا ماديا للأحداث، ولكن واقع المجتمعات المتقدمة الغربية والشرقية يبين ذلك بوضوح، فالتقدم العلمي (البحث العلمي) والخدمات الحضارية (الصحية، التعليمية، وغيرها) بل مستوى المعيشة بكاملها أصبحت تعتمد اعتمادا كبيرا على المستوى الاقتصادي، وهذه ظروف حاضرة يعيشها العالم الآن لا مجال لإنكارها، لكنن يمكن القول بأنه ليس هذا هو الوضع الضروري الذي لا يمكن أن يتحقق التقدم الحضاري إلا من خلاله، فالأسس المادية التي بنيت عليها حياة الغرب تجعل للعامل الاقتصادي دورا بارزا ومميزا في الوقت الحاضر على الأقل.

وعلى هذا الأساس فإن التخلف الاقتصادي في أي بلد اليوم يعتبر عائقا رئيسيا من عوائق التنمية، ولن تستطيع تحقيق معدلات تنموية كبيرة دون الاعتماد على اقتصاد قوي بنسبة معقولة، فهل يمكن مثلا أن تنمو التكنولوجيا التي تعتبر من أساسيات النهضة المادية في العالم اليوم دون اقتصاد جيد يمول تطورها، وكذلك يقال بالنسبة للبحث العلمي، الخدمات التي تعتبر عنصرا أساسيا في أي مشروع تنموي جاد، لا يمكنه أن يتقدم دون اعتمادات مالية جيدة.

[1]-بوزيدي سعاد ,المقاولة والتنمية الاقتصادية ,رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير,كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير ,فرع اقتصاد التنمية ,جامعة تلمسان ,2007/2006,ص72.

2-العوائق الاجتماعية:

تعتمد التنمية الاجتماعية باعتبارها أحد أشكال التغير الاجتماعي على تغيرات تحدثها في البناء الاجتماعي، وهذه التغيرات تجد مقاومة من النظم الاجتماعية القائمة لقيام كل من النظم الجديدة والقديمة على قيم ومعايير مختلفة، وبنظرة متعمقة في أسس الاختلاف الحقيقية بين المجتمعات النامية وغيرها من المجتمعات التي سبقتها في مضمار النمو، نجد أن القيم والعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية تشكل ركيزة أساسية لهذا الاختلاف، لأن الوظائف والأدوار الاجتماعية تستمد تصوراتها من ذلك الميراث الثقافي في ذلك المجتمع، بل إن النظم القديمة لا تختفي بمجرد ظهور نظم جديدة تستحدثها التنمية، بل تظل جنبا إلى جنب مهما كانت قوة التغيير، لكن النظم الاجتماعية التقليدية تختلف من مجتمع إلى آخر من حيث مرونتها وسعة مجالها أو ضيقه، بحيث تتبع المرونة وسعة المجال إمكانية أكبر لقبول التغيرات اللازمة للتنمية.

3-العوائق الثقافية:

قد تكون بعض مكونات الميراث الثقافي لشعب من الشعوب سببا من أهم أسباب تقدمه وبالعكس، وعندما نطلق الثقافة، فإننا نعني ذلك المعنى الواسع المتمثل في "ذلك الكم المركب الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل المقدسات والعادات الأخرى التي يكتسبها الانسان من حيث هو عضو في مجتمع"، فالمستوى الثقافي في الجانب المعرفي الذي يتراوح بين أعلى درجات المعرفة والأمية التي تعاني آثارها كثير من الشعوب في العالم الثالث، سيكون لهذا التفاوت تأثيرا واضحا وجليا على مستوى التنمية بدون أدنى شك، وسيكون للأمية بشكل واضح آثارا مباشرة وغير مباشرة على تحقيق الأهداف التنموية بشكل عام.

وكذلك العقائد، فالعقيدة المسيحية مثلا في مرحلة ما قبل النهضة كانت تشكل عائقا رئيسيا للنهضة العلمية، وما تاريخ الصراع بين الكنيسة ورجال العلم التجريبي إلا شاهدا واحدا على تأثير العقيدة المسيحية المحاربة للبحث العلمي على النهضة الأوروبية بشكل خاص، ولم تنهض أوروبا إلا بعد أن تحررت من قيود الكنيسة، وحصر الدين المسيحي في زوايا الكنائس، وانطلقت البحوث تحقق مكاسب علمية رائعة بعد تحطيم ذلك العائق.

وعقيدة الايمان بالقدر والتوكل التي حرفت على أيدي المتصوفة في التاريخ الاسلامي وأصبحت تعني ترك الأسباب وعدم الاتقان في العمل انتظارا للنتائج المقدرة، هذه العقيدة المحرفة أصبحت سمة لكثير من المجتمعات الإسلامية المختلفة في فهم الدين أولا، ثم انعكس على نهضة أمور الدنيا ثانيا، وأصبحت البحوث الاجتماعية تشير إلى "أن القدرية أي الايمان بالقضاء والقدر يعتبر من العوامل المعوقة للتنمية والتغيير، خاصة في المجتمعات التقليدية حيث يسود الايمان بالقدرة على السيطرة على البيئة الطبيعية"، هذا التصور الذي يعكسه الباحثون الاجتماعيون عند دراسة المجتمعات الإسلامية هو في حقيقة الأمر بعيد عن التصور الإسلامي الصحيح في مسألة الايمان بالقدر.

وإن كان واقع الكثير من أبناء الأمة الإسلامية اليوم لا يمثل التصور الصحيح للعقيدة الإسلامية في القدر والتوكل، بسبب بعد الناس اليوم عن النبع الصحيح للعقيدة الإسلامية، وإلا فعقيدة القدر في القرآن هي التي تعلم المؤمنين أن لهذا الكون نظاما محكما، وسننا مطردة ارتبطت فيها الأسباب بالمسببات، وأن ليس في خلق الله خلل ولا مصادفات، ومن فائدة هذا الاعتقاد أن أهله يكونون أجدر الناس بالبحث في نظام الكائنات لمعرفة سنن الله في المخلوقات وطلب الأشياء من أسبابها والجري إليها في سننها.

إن إرادة الانسان وعمله هما مصدر مثوبته وعقابه، وهذا لا يتفق مع ما يقوله أعداء الاسلام من أنه دين تواكل يمنع أهله من الترقي في حياتهم الدنيوية، وهذا واضح في أن الثقافة بعمومها سبب رئيسي للتنمية تقدما أو تخلفا.

4-العوائق الديمغرافية:

لقد اعتاد الباحثون في مجالات التنمية طرح هذه المشكلة كعائق أساسي من عوائق التنمية، وتكاد أن تكون هذه المشكلة محل إجماع بين الباحثين الاجتماعيين في الإطار النظري للمشكلة الديمغرافية، فمن المعروف أن هناك اتجاها تشاؤميا وهو السائد تتبناه هيئة الأمم المتحدة، ويعمل المستشارون والخبراء على تصعيده، ومؤداه أن هذه المشكلة أساسية وخطيرة للغاية، ولابد من حلول جذرية لها، إما بالحد من الإنجاب أو بتطويع تشريعي للمشكلة أو التنظيم الأسري حسب ظروف كل مجتمع...، وهناك الاتجاه المتفائل، وله أيضا بعض المتحمسين وإن كانوا أقل من

المتشائمين، يرى هذا الاتجاه التفاؤلي أن هذه المشكلة مصطنعة وليست أساسية، وأن القضية لا تخرج عن سوء توزيع سكاني للبشر واقتصادي للثروة وسوء إدارة، وسوء تنظيم، وسوء قيادة أيضا في بعض الدول.

وبالتالي حينما تحل أو تلغى هذه السوءات لن تصبح المشكلة مطروحة، لأنه يرى أن المشكلة الديمغرافية مجرد انعكاس لمشكلات أخرى لو أنها حلت لما كانت هناك مشكلة ديمغرافية أصلا، وهناك اتجاه ثالث وهو توفيقي يحاول التوفيق بين التفاؤل والتشاؤم، ويرى أن المشكلة من الأفضل أن تطرح في إطار ما يسمى بخصوصيات كل مجتمع، وأنه من الخطأ تعميم المشكلة الديمغرافية، بمعنى أننا إذا وجدنا بعض المجتمعات تتطلب الحد، نقرر إعادة التوزيع السكاني حسب خصوصيات كل مجتمع ومتطلباته ومعطياته.

إن هذا الاتجاه الأخير الذي يسود الدراسات التنموية فيما يتعلق بالمشكلة الديمغرافية يكاد يمس جميع جوانب الموضوع، إلا أن أيا منها لا يمكن أن تشكل الحل المطلوب لعدة أمور نذكرها:

– إن النظرة التشاؤمية لها خلفية استعمارية، بمعنى محاولة تضخيم وتهويل القضية لكي تظل الشعوب الفتية دائما غارقة في المشكلات.

–إن التفاؤل وإغفال النظر عن المشكلة وافتراض أنها غير موجودة، أمر يخالف الواقع، فلا خلاف في وجود المشكلة، لكن الاختلاف في الزوايا التي ينظر منها للمشكلة والأسباب التي أوجدتها.

– إن ما ينطبق على مجتمع ليس بالضرورة قابلا للتطبيق على مجتمع آخر من حيث الأساليب المقترحة لحل المشاكل الموجودة.

إن مشكلة النمو السكاني مشكلة متشعبة وذات ارتباطات مختلفة بكل عوامل التأثير في المجتمع ولن تحل من خلال مشاريع منقطعة الصلة عن بقية المؤثرات الأخرى، كما أن عقيدة كل مجتمع هي سبب رئيسي خلف كل الظواهر التي توجد فيه الإيجابي منها والسلبي، فينبغي أن تراعي كل هذه المؤثرات عند دراسة المشكلة الديمغرافية، والتأكد من أنها قائمة فعلا في هذا

المجتمع أو ذاك، وأن الحلول المقترحة تتفق مع عقيدته لضمان نجاح الحلول وعدم تناقضها مع النظم الاجتماعية القائمة أو إحداث صراعات قيمية عند التطبيق.[1]

المبحث الثاني : مبادئ ونظريات التنمية الاقتصادية.

المطلب الاول :المبادئ الاساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية .

من خلال ما تطرقنا إليه في النظريات والسياسات الخاصة بالتنمية ,نجد أنه لا توجد نظرية واحدة يمكن الاعتماد عليها في جميع الاقطار ,الا أنه هناك بعض المبادئ المشتركة تعبر عن هذه النظريات ويمكن ان نجملها في النقاط التالية :

-الثروة الزراعية .

-الضغط السكاني.

-المفاضلة بين المشروعات التي تعتمد على العمل وتلك التي تعتمد على راس المال .

-المفاضلة بين المشروعات الصغيرة والكبيرة.

-الاستثمار في راس المال المادي والراس المال البشري.

-تنوع الصادرات.

-المفاضلة بين الربح الخاص والاجتماعي .[2]

المطلب الثاني :نظريات التنمية الاقتصادية .

نظرية آدم سميث :الاقتصادية و عارض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ونادى بعدا التخصص و تقسيم العمل و يرى أن الأرباح هي الأساس في تكوين المدخرات وفي زيادة معدلات التكوين الراسمالي و يأتي آدم سميث في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين و كان كتابه عن طبيعة و أسباب ثروة الأمم معنيا بمشكلة التنمية الاقتصادية لذلك فانه لم يقدم نظرية

[1] محمد صالحي ,تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر,أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه ,كلية العلوم الاجتماعية ،جامعة وهران 2 ,2016/2015,ص171-173

[2] -بوزيدي سعاد ,مرجع سابق ,ص77.

متكاملة في النمو الاقتصادي وقد شكل الاقتصاديون اللاحقون النظرية الموروثة عنه و من سماتها:

أ-القانون الطبيعي:اعتقد آدم سميث امكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فانه يعتبر كل فرد مسؤولا عن سلوكه أي انه افضل من يحكم على مصالحه وان هناك يد خفية تقود كل فرد وترشد اليه السوق ,فان كل فرد اذا ما ترك حرا فسيبحث عن تعظيم ثروته ,وهكذا كان ادم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة او التجارة .

ب-تقسيم العمل: يعتبر تقسيم العمل نقطة البداية لدى آدم سميث حيث يؤدي الى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل .

ج-عملية تراكم رأس المال: اعتبره سميث شرطا ضروريا في التنمية الاقتصادية ويجب ان يسبق تقسيم العمل،فالمشكلةهي قدرة الأفراد على الادخار أكثر و من ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني .

د-دوافع الرأسماليين على الاستثمار: وفقا لافكار سميث فان تنفيذ الاستثمارات يرجع الى توقع الراسماليين بتحقيق الارباح وان التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالارباح تعتمد على مناخ الاستثمار السائد اضافة الى الارباح الفعلية المحققة.

هـ-عناصر النمو:وفقا لادم سميث تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين والمزارعين ورجال الاعمال ويساعد على ذلك ان حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء الى توسيع أعمالهم مما يؤدي الى زيادة التنمية الاقتصادية .

و-عملية النمو: يفترض سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابث ومستمر فبالرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال انتاجي معين الا انهم يشكلون معا الشجرة ككل.[1]

[1] د-سهيلة فريد النباتي ، مرجع سابق ,ص12-13.

نظرية ميل: ينظر جون ستيوارت ميل للتنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل و رأس المال حيث يمثل العمل و الأرض عنصرين أصليين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق و يتوقف معدل التراكم الرأس مالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج فالأرباح التي تكسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل و من سمات هذه النظرية :

-التحكم في النمو السكاني: اعتقد ميل بصحة نظرية مالتوس في السكان و قصد بالسكان الذين يؤدون أعمالا انتاجية فحسب و اعتقد أن التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية .

-معدل التراكم الرأسمالي : يرى ميل أن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل ،ومن ثم فان الأرباح تمثل النسبة ما بين الأرباح و الأجور ، فكلما ارتفعت الأرباح قلت الأجوروبزيد معدل الارباح والتي تؤدي بدورها الى زيادة التكوين الراسمالي و بالمثل فان الرغبة في الادخار هي التي تؤدي الى زيادة معدل التكوين الرأسمالي .

-معدل الربح: يرى ميل أن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلّة الحجم في الزراعة ،وزيادة عدد السكان على وفق معدل مالتوس و في حالة غياب التحسن التكنولوجي ، في الزراعة و زيادة معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي ، حيث يصبح معدل الربح عند حده الأدنى و تحدث حالة من الركود .

-حالة السكون :اعتقد ميل ان حالة السكون متوقعة الحدوث في الجل القريب ويتوقع انها ستقود الى تحسين نمط توزيع الدخل وتحسين احوال العمال ولكن ذلك يمكن ان يكون ممكنا من خلال التحكم في معدل الزيادة في عدد طبقة العمال بالتعليم وتغيير العادات.

–دور الدولة :كان ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية التي يجب ان تكون القاعدة العامة, لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، عند حده الأدنى و في حالات الضرورة فقط مثل المادة توزيع ملكية وسائل الانتاج.[1]

النظرية الكلاسيكية : عناصر النظرية الرئيسية و هي :

–سياسة الحرية الاقتصادية : يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيون بضرورة الحرية الفردية و أهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة و البعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد.

–التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم : ينظر جميع الكلاسيكيون على التكوين الرأسمالي على أنه مفتاح التقدم الاقتصادي ، و لذلك أكدوا جميعا على جميعا على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات .

–الربح هو الحافز على الاستثمار : يمثل الربح الحافز الأساسي الذي يدفع الرأسماليين على اتخاد القرار الاستثمار و كلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي و الاستثمار .

–ميل الأرباح للتراجع:معدل الارباح لا يتزايد بصورة مستمرة وانما يميل للتراجع نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الراسماليين على التراكم الراسمالي ,ويفسر ذلك سميث بزيادة الاجور التي تحذث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين .[2]

–حالة السكون :يعتقد الكلاسيكيين حتمية الوصول الى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الراسمالي ,ذلك لانه ما ان تبدأ الارباح في تراجع حتى تستمر الى أن يصل معدل الرح الى الصفر ويتوقف التراكم الراسمالي ,ويستقر حتى السكان ويصل معدل الاجور الى مستوى الكفاف,

ووفقا لادم سميث فان الذي يوقف النمو الاقتصادي هو ندرة الوماورد الطبيعية التي تقود الاقتصاد الى حالة من السكون .

[1] أوشن سمية ، نظريات التنمية الاقتصادية ، مطبوعة مقدمة لطلبة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة ،2014،2013.

[2] سهيلة فريد النباتي ، مرجع سابق، ص16.

نظرية شوم بيتر: تقوم نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي على أساس ان المنظم الفرد يضع خطط إنتاجية بدافع الحصول على اقصى ربح ممكن يشعل المنافسة بينه وبين الاخرين ولذا فان النمو الاقتصادي عند شونبيتر يعتمد على عنصرين رئيسيين هما المنظم ثم الائتمان المصرفي الذي يوفر للمنظمة الامكانات المادية اللازمة للابتكار والاختراع والتجديد تفترض هذه النظرية اقتصاد تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن استاتيكي ,وفي هذه الحالة لا توجد ارباح ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات كما لا توجد بطالة اختيارية ويصف شومبيتر هذه الحالة باسم التدفق النقدي ومن خصائصها :

1-الابتكارات: وفقا لشومبيتر تتمثل الابتكارات في ادخال أي منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيها هو موجود من منتجات و تشمل الابتكارات العديد من العناصر مثل: ادخال منتج جديد – طريقة جديدة للانتاج – اقامة منظمة جديدة لأي صناعة .

2-دور المبتكر :خصصشومبيتردور المبتكر للمنظم وليس لشخصية الراسمالي ,فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عادية ,ولكنه قادر على تقديم شيئ جديد تماما فهو لا يوفر ارصدة نقدية ولكنه يحول مجال اسنخدامها.

3-العملية الدائرية :طالما تم تمويل الاستثمارات من خلال الائتمان المصرفي فانها تؤدي الى زيادة الدخول النقدية والاسعار وتساعد على خلق توسعات تراكمية عبر الاقتصاد ككل .وذلك انه مع زيادة القوة الشرائية للمستهلكين فان الطلب على المنتجات في الصناعات القديمة سوف يفوق المعروض منها ومن ثم ترتفع الاسعار وتزيد الارباح.

4-دور الارباح: ووفقا لشومبيتر فانه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الانتاج من ثم لا توجدأرباح .[1]

نظرية الدفعة القوية : تتمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة الى دفعة قوية أو برنامجا كبيرا و مكثفا في شكل حدّ أدنى من الاستثمارات بفرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي ،ويعتبر رودان ان نظريته في التنمية أشمل من نظرية

[1]كبداني سيد أحمد ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير ، جامعة تلمسان ، 2012-2013، ص38-39.

الاستاتيك التقليدية لانها تتعارض مع الشعارات الحذيثة وهي تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن ,كما يفرق روزنشتاين رودان بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة و الفورات الخارجية .الأول عدم قابلية دالة الانتاج للتجزئة الثاني عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة ، و أخيرا عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة .[1]

نظرية كينز : في المقابل نجد ان كينز لم يتطرق في نظريته الى التنمية وتحليل مشاكل الدول النامية ولكنه اهتم بالدول المتقدمة فقط ويرى كينز ان الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي ,والادوات التي اعتمدها في نظريته هي :

الطلب الفعال : وفقا لكينز فان البطالة تحذث بسبب نقص الطلب الفعالي وللتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الانفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

الكفاية الحدية لرأس المال :يرى كينز ان الكفاية الحدية لرأس المال تمثل احد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الجدية لرأس المال .

سعر الفائدة : يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي.ويتحددسعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود.

المضاعف : فالمضاعف الكينزي يقوم على أربعة فروض كما يلي :

أ-وجود بطالة لا إرادية.

ب-اقتصاد صناعي .

ج-وجود فائض في الطاقة الانتاجية للسلع الاستهلاكية.

د-يتسم العرض بدرجة مرونة مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة للزيادة في الانتاج.

[1] سهيلة فريد النباتي ، مرجع سابق،ص25.

–السياسات الاقتصادية :هناك مجالات أخرى لا تتوافق فيها الظروف السائدة بالدول النامية مع متطلبات عمل السياسات الكينزية.[1]

نظرية روستو للتنمية : وفقا لما سبق نجد انه لم تكن هناك دراسة معمقة وجدية للتنمية الاقتصادية ,الا أن قدم روستو نموذجا تاريخيا لعملية التنمية الاقتصادية وقسمه الى 5 مراحل وهي :

1– المجتمع التقليدي :يعرف بانه المجتمع الذي يحده إطار محدود من الانتاج يعتمد على مهام محدودة ترتكز على علم وتكنولوجيا بدائية بعيدة عن العلم والتكنولوجيا الحديثة.

2– مرحلة ما قبل الانطلاق:تمثل حقيقة تقليدية تبدأ منها الشروط اللازمة لبدأ النمو المستمر لقد نشأت هذه الظروف في بريطانيا واروبا الغربية ببطأمنذ نهاية القرن الخامس عشر حتى بدايات القرن السادس عشر ,يمكن القول أن الشروط اللازمة للتصنيع المستمر وفقا لافكارروستو تتطلب تغيرات جذرية في القطاعات الاخرى وهي :

–إحذاث ثورة تكنولوجية في الزراعة لرفع الانتاجية في مواجهة الزيادة في عدد السكان .

–توسيع نطاق الواردات بما فيها الواردات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الانتاج الكفء والتسويق الجيد للموارد الطبيعية بغرض التصدير.

3– مرحلة الانطلاق :تعتبر هذه المرحلة هي المنبع العظيم للتقدم في المجتمع عندما يصبح النمو حالة عادية وتنتصر قوى التقدم والتحديث على المعوقات المؤسسية والعادات الرجعية ,وتتراجع قيم واهتمامات المجتمع التقليدي أمام التطلع الى الحداثة.وقد أكد الى انه لكي تصل الدول النامية الى هذه المرحلة ,لا بد من توفر الشروط التالية :

–ارتفاع الاستثمارات المنتجة وذلك برفع معدل تكوين رأس المال.

[1]-سهيلة فريد النباتي,مرجع سابق ,ص19-20.

-تطوير بعض القطاعات الرائدة بمعنى ضرورة تطوير قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الرئيسية بمعدل نمو مرتفع كشرط ضروري لمرحلة الانطلاق ,وينظر روستو لهذا الشرط باعتباره العمود الفقري في عملية النمو.

4- مرحلة الاتجاه نحو النضج :عرفها روستو بانها الفترة التي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة .

يرتبط بلوغ الدول مرحلة النضج التكنولوجي بحذوث تغبرات ثلاث أساسية :

أ-تغير سمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويميل السكان للعيش في المدن .

ب-تغير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليحل محلهم المديرين الاكفاء.

ج-يرغب المجتمع في تجاوز معجزات التصنيع متطلعا إلى شيء جديد يقود إلى مزيد من التغيرات.

5-مرحلة الاستهلاك الكبير :تتصف هذه المرحلة باتجاه السكان نحو التركيز في المدن وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع ,في هذه المرحلة يتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض الى جانب الطلب.[1]

<u>نظرية لبنشتين</u> : يؤكد لبنشتين على أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض.

1-عناصر النمو :تعتمد فكرة الحد الادنى من الجهد الحساس على وجود عدة عناصر موائمة ومساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة.

2-الحوافز :ويوجد نوعين من الحوافز :

أ-الحوافز الصفرية وهي التي لا ترفع من الدخل القومي وينصب أثرها على الجانب التوزيعي.

[1] بوزيدي سعاد,مرجع سابق,ص74-75

ب–حوافز إيجابية وهي التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي ,ومن الواضح أن هذه الاخيرة وحدها تقود التنمية.[1]

نظريــة النمــو المتــوازن : النمـو المتـوازن يتطلـب التـوازن بـين مختلـف صـناعات سـلع الاستهلاك ,وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية .كذاك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة.ونظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل روزنشتينورانجر وأرثر لويس وقدمت هذه النظريـة أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها علـى الاسراع بمعدل النمو فـي فترة قصيرة, وقد يكون لهده النظرية أثار هامة.

واثار سلبية منها :ان الدول النامية تفتقر الى الموارد اللازمة لكسر الحلقة المفرغة المتمثلة بصغر السوق وتعمل هذه النظرية على إحلال الواردات مقابل المواد المستوردة من الخارج بما يحرم الدول النامية من التطور بسرعة كافية للحاق بالدول المتقدمة لان هذه النظرية تدعوا الى نمو كامل القطاعات من أجل النمو الاقتصادي.[2]

نظريــة النمــو غيــر المتــوازن : تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاهامغايرا لفكرة النمو المتوازن حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني.وفقالهيرشمان فان اقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفورات خارجية ,الا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية يجب أن تستهدف السياسات الإنمائية ما يلي:

1–تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية .

2–الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية اكثر مما تخلق منها.

النمو المتوازن عكس النمو غير المتوازن تستند هذه النظرية على حقيقة أن حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المحلي ,تواجه هذه الاستراتيجية بنقد أساسي ستضمن عدم توفر المواد اللازمة لتنفيذ هذا القدر من الاستثمارات المتزامنة في الصناعات المتكاملة خاصة

[1] سهيلة فريد النباتي ,مرجع سابق ,ص 23
[2] بوزيدي سعاد ,مرجع سابق ,ص76

من حيث الموارد البشرية والتمويل والمواد الخام .أما المؤيدون لهذه الاستراتيجية فإنهم يفضلون الاستثمارات في قطاعات أو صناعات مختارة بشكل أكثر من تأييدهم للاستثمارات المتزامنة.

نظريـة نيلسـون : يشخص نيلسون بانه يمكن وضع الاقتصاديات المتخلفة كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف عند هذا المستوى من التوازن الساكن للدخل الفردي يكون معدل الادخار وبالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوى منخفض .ويؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط اجتماعية وتكنولوجية تفضي الى هذا الفخ وهي :

1-الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان .

2-انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل .

3-ندرة الاراضي القابلة للزراعة .

4-عدم كفاية طرق الانتاج.[1]

[1] سهيلة فريد النباتي ,مرجع سابق ,ص 24

خلاصة الفصل :

وعلى أي حال، فإنه ينبغي القول بصريح العبارة أنه بدلا من انتظار تكوين مفهوم مثالي للتنمية وما يقتضيه من استراتيجيات اللازمة لتحقيقه، يجب علينا أن نحل مشكالنا سواءا الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية ومن خلالها نبرز دور التنمية التي تعطي دفع جديد لتطور الدول

المتخلفة من خلال أن تعطي لكل انسان حقوقه وتلزمه بواجباته ويكون ذلك وفقا للقوانين المتبعة حتي تضمن العدالة الاجتماعية التي نادي بها المفكرين القدامي، وهنا تكون الدول النامية ومن بينها الجزائر قد اتخذت طريق الدول المتقدمة ويكون ذلك بإتباع خطوات المنهج الديمقراطي في سبيل تحقيق حكم رشيد وهنا تكون قد حققت استراتيجية تنموية في مختلف المجالات سياسية، إقتصادية، ثقافية والاستمرارية والمحافظة على الاجيال اللاحقة من التنمية.

وتأسيا لما سبق ذكره، فإن الجزائر لها قدرات هائلة سواء من جانب مصادر الطاقة التي يمكن من خلالها تنميتها وتطويرها، لتقليص مساحة تبعية الاقتصاد الوطني للنفط وزيادة المداخيل إضافة إلى توزيع المخاطر، وتنويع المنتوجات الوطنية وتحسين نوعيتها وخاصة أن الدول الغير النفطية قد عوضت إفتقارها إلى الموارد الطبيعية بتنويعها للمنتوجات والفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية.

تمهيد:

في اطار برامج ومخططات تنموية تم وضع مجموعة من الهياكل والاجهزة التي تسعى لدعم الاهداف التنموية وخاصة فيما يتعلق بالتشغيل والقضاء على الفقر والبطالة ,من بين هذه الهيئات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب اونساج تعمل هذه الاخيرة على تسهيل عملية الاستثمار للشباب البطال وذلك من خلال دراسة المشاريع المقدمة من طرف هؤلاء الشباب وتقييمها بالاضافة الى تمويلها ,اذ تعتبر وظيفة التمويل من اهم الوظائف داخل اي مؤسسة مهما كان حجمها او طبيعة نشاطها ويعد قرار التمويل من القرارات الاساسية التي يجب ان تعتني بها المؤسسة .

المبحث الاول: واقع المقاولاتية في الجزائر .

المطلب الأول: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

من أجل توفير الجو الاستثماري الأفضل للتطور القطاع الخاص بشكل عام و خصوصا قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قامت الجزائر بالعمل على توفير الأرضية القانونية و استصلاح قوانين و مؤسسات التي تقوم على ترقية و تدعيم المبادرة الخاصة في الاستثمار ، و قسمنا تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الى تلاث حقبات زمنية مرت بها البلاد :

أولا: وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قبل 1988م :

أهم ما ميز هذه الحقبة هيمنة القطاع العام و تهميش القطاع الخاص :

1) هيمنة القطاع العام : و هو سيطرة المؤسسات العمومية على الاقتصاد الوطني ، و محدودية و ندرة رأس المال الخاص و هذا كان نتيجة لتبني النظام الاشتراكي من طرف الدولة بعد الاستقلال ، حيث كانت تلعب هي دور المقاول المالك لهذه المؤسسات و المسؤول عن انشائها و تسييرها بما يتماشى مع رغبتها في الانفراد بتسيير الاقتصاد الوطني و ركزت الدولة على الاستثمار الصناعي آنذاك و ذلك بهدف تكوين قاعدة صناعية محلية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي ، وقد وصل عدد المؤسسات العمومية قبل اعادة هيكلتها سنة 1982الى 150 مؤسسة عمومية منها ما يزيد عن 20 مؤسسة صناعية تنشط في القطاع الصناعي ، وقد اعتمدت الدولة في تسيير هذه المؤسسات على نظام التخطيط المركزي أما الشكل القانوني لهذه المؤسسات كان موحدا و قائم على أساس ملكية الدولة لوسائل الانتاج وقد اعتبرت هذه الفترة بمثابة العصر الذهبي للمسير في الجزائر .

وشرعت الدولة بعد سنة 1982 في تطبيق اعادة لهيكلة العضوية و المالية و ذلك من خلال تفكيك المؤسسات العمومية الضخمة الى مؤسسات ذات أحجام أصغر و أكثر تخصص و قد كان السبب في ذلك الارتفاع الكبير في تكاليف الانتاج و ضعف الكفاءة الانتاجية ، أما

نتيجة هذا البرنامج مع نهاية 1984 وصل عدد المؤسسات العمومية الوطنية الى 475 مؤسسة و حوالي 1400 مؤسسة عمومية محلية .[1]

2) – تهميش القطاع الخاص :

احتل القطاع الخاص مكانة هامشية في الاقتصاد الوطني و هذا بسبب السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة القائمة على التسيير الاشتراكي و أفضلية المؤسسة العمومية.

فكل الاصلاحات و التشريعات التي تعاقبت خلال هذه الفترة مثل : قانون الاستثمار رقم 63–277 المؤرخ في 27 جويلية 1963 و قانون الاستثمار الجديد رقم 66–284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 كانت الغاية منها جذب الاستثمار الأجنبي و الابقاء على سيطرة و احتكار الدولة للقطاعات الاقتصادية الحيوية . ان ضعف اهتمام بالقطاع الخاص المسجل في هذه الفترة يعكسه جليا عدد المؤسسات الخاصة حيث كان سنة 1988 حوالي 12000 مؤسسة منها 5000 مؤسسة في المجال الصناعي و الباقي في مجال البناء وهذا العدد و لو كان ضئيل الا أنه يعتبر انجاز للقطاع الخاص في ظل محدودية القروض البنكية و انعدام مساعدة الدولة و القيود الايديولوجية و البيروقراطية التي فرضت على المؤسسات الخاصة وقد استمرت هذه الحالة الى غاية نهاية الثمانينات و هي الفترة التي عرف فيها هذا القطاع منعرجا حاسما في مساره في الحياة الاقتصادية .

–ثانيا: تأثير الاصلاحات المطبقة نهاية الثمانينات على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أهم ما ميز هذه الفترة تغيير السياسة الاقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و الشروع في تطبيق اصلاحات عميقة هدفها الانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق و ذلك بتوفير الاطار القانوني و التشريعي المناسب .

شرعت الجزائر انطلاقا من سنة 1988 في تطبيق مجموعة من الاصلاحات المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية حيث تحولت الدولة الى مساهمة في هذه المؤسسات دون تسييرها

[1] دباح نادية، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر و آفاقها ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص ادارة الأعمال ، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 50-51.

، و كان الهدف من هذه الاصلاحات انسحاب الدولة من التسيير المباشر للأنشطة الانتاجية و تحرير الادارة من طرق التسيير المركزي و هذا ما فرضته سياسة الانفتاح الاقتصادي .

رغم فشل هذه البرامج و الجهود في دفع المؤسسات العمومية الى تحقيق الأهداف المنافسة و الربحية ، الا أنها تعتبر مرحلة انتقالية و ضرورية للتوجه الاقتصاد الوطني الى الاقتصاد الحر.

في 1995 تم اصدار قانون الخصخصة الذي سمح بخصخصة المؤسسات الفاشلة و العاجزة عن الاستمرار في النشاط .[1]

أما فيما يتعلق بالإصلاحات المطبقة على القطاع الخاص تجسدت في مجموعة من القوانين من بينها القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14أفريل 1990 الذي جاء بهدف اصلاح القطاع المصرفي .

بالإضافة الى اصدار المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 الذي يهدف تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص.

لقد ساهمت هذه القوانين في تجهيز الأرضية المناسبة لتطور المقاولاتية في الجزائر و بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة كقطاع استراتيجي و حساس بالنسبة للاقتصاد الوطني .

ثالثا: وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة انطلاقا من سنة 2001:

1) قانون تطوير الاستثمار : لقد تم في 20 أوت 2001 اصدار الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 ، المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل و المتهم بالأمر رقم 06-08المؤرخ في 15 جويلية 2006، و يحدد هذا القانون الاطار العام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات ، و كذا الاستثمارات التي تنجز في مجال الامتياز أو الرخصة .

2) القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : لقد سمح القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادر سنة 2001 بتحديد الاطار القانوني الذي يعرف

[1] دباح نادية ، مرجع سابق ، ص 54-55.

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى جانب تحديد سياسة الدولة الكفيلة بمساعدتها و تدعيمها حيث تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كان شكلها القانوني بأنها : مؤسسة انتاج السلع و الخدمات ، و التي تشغل من 01 الى 250 شخص ، لا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دج ، أولا يتعدى اجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دج.

لقد ساهمت هذه القوانين في إرساء الإطار التشريعي المناسب لترقية المبادرة الخاصة كخطوة أولى و أساسية للنهوض بالمقاولاتية في الجزائر .[1]

المطلب الثاني : الهيئات الحكومية و المؤسسات المتخصصة في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

و تتمثل أهم الهيئات التي اعتمدتها الدولة و التي تعبر عن سياسة الدولة في دعم المقاولاتية في ما يلي :

أولا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أونساج :

عملا بأحكام المادة 16 من الأمر 14-96 المؤرخ في 24 جوان 1996 قد أنشئت هيئة ذات طابع خاص تسمى بالوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ، حيث توضع تحت سلطة رئيس الحكومة ، و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها ، و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي .

الوكالة إذن جهاز يخضع لجميع القرارات الوزارية التي تهتم برفع المستوى الاقتصادي و تنمية البلاد و الحد من ظاهرة البطالة ، و دمج فعاليات المجتمع و الاستفادة من طاقات الشباب و لها دور كبير في تنمية الاستثمار و تنويعه و خلق نوع من التعاون الجماعي و الفردي ، لفتح أسواق تنافس بها المواد المستورة ، ومن مهام الوكالة توطيد العلاقات مع البنوك و المؤسسات المالية من أجل اتمام الاطار المالي ، وتطبيق خطة التمويل ، بالإضافة الى ابرام اتفاقية مع كل هيئة أو مؤسسة ادارية عمومية تهدف لمساعدة الشباب عند الحاجة ، من مهامها:

* تقدم كل الاستثمارات التي يطلبها الشباب و كل المساعدات لإتمام مشاريعهم .

[1] دباح نادية ، مرجع سابق ، ص 58-68 .

* ترافق الشباب أثناء دراسة مشاريع اعداد ملف الاستثمار .

* تطلب من المكاتب المتخصصة بالدراسات انجاز دراسات الجدوى لحساب الشباب .

* تقدم كل المعلومات الاقتصادية و التقنية و التشريعية و التنظيمية التي من شأنها المساعدة في خلق مؤسسات مصغرة و تنمية نشاطها.

* تضمن متابعة المشروع منذ الانطلاق .

* المساعدة و المرافقة للحصول على قروض بنكية و كذا تقدم اعانات .

* تساعد على بلورة المشروع .

* تجمل خبراء مكلفين بدراسة المشاريع لجعل الشباب المستثمر في الواجهة .[1]

ثانيا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أونجام :

ظهر القرض المصغر لأول في الجزائر سنة 1999، حيث سمح آنذاك بإنشاء أكثر من 15000 نشاط في مختلف القطاعات ، الا أنه لم يعرف في صيغته السابقة النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات الجزائرية منه ، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل انضاج المشاريع و متابعة انجازها .

تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر آلية جديدة أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22جانفي 2004 لترقية الشغل الذاتي و دعم المؤسسات ، الا أنه لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا على أرض الواقع الا في منتصف سنة 2005 و تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة المقر و الهشاشة الاجتماعية .من اهدافها :

-تنمية روح المقاولة : و تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي و ايجاد ضالتهم .

-محاربة البطالة و الهشاشة : في المناطق الحظرية و الريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي و المنزلي .

[1] الجودي محمد علي, مرجع سابق,ص85-86

–استقرار سكان الأرياف: في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية منتجة للسلع و الخدمات .[1]

ثالثا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة cnac:

تم انشاءها سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تعمل على تحقيق الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي اذ تعمل على تمويل مشاريع البطالين (انشاء ، توسيع) البالغين من العمر بين (30–50)سنة و يصل التمويل فيه الى 10 ملايين دينار .[2]

و قد لوحظ أن مهمة هذا الجهاز في مجال دعم انشاء المؤسسات الصغيرة كانت جزئية و ليست مستهدفة فجاءت تعديلات جديدة في جانفي 2004 عملت الجهات المعنية من خلالها على ترقية أكبر لهذا الجهاز في ما يخص انشاء المؤسسات لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين (35 و40) سنة و سيفيد المستثمر من اعانات مالية يبلغ حدها الأقصى 5 مليون دينار جزائري كما يستفيد من تخفيضات في معدل الفائدة المطبق على القروض الممنوحة من طرق البنوك و المؤسسات المالية .[3]

رابعا : وكالة ترقية و تدعيم الاستثمارات APSI):

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93–12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 و هي تحت سلطة رئيس الحكومة و هي على شكل شباك وحيد يضم الادارات و الهيئات المعنية بالاستثمار ، مكلفة بـ :

–تساعد المستثمرين على استيفاء الشكليات اللاّزمة لإنجاز استثماراتها ، لا سيما المتعلقة منها بالأنشطة المقننة ، و بالسهر على احترام الآجال القانونية لهذه الأنشطة .

[1] محمد الناصر حميداتو، العيد غربي ، اسهامات هيئات المرافقة المقاولاتية في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مداخلة للملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر . جامعة ورقلة ، يومي 18-19-أفريل 2012،ص10.

[2] توفيق خذري عماري علي ، المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة ، مداخلة .

[3] بوخمخم عبد الفتاح ، هاتي الدّمور، دور المرافقة في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة واقع التجربة الجزائرية .

–تقدم في الأجل المحدّد بناء على تفويض من الادارات المعنية كل الوثائق المطلوبة قانونا لإنجاز الاستثمارات .

–تعمل على تقييم المشاريع و دراستها و اتخاذ القرارات شأنها سواء بالقبول أو الرفض .

–و قد تم تعديل هذا المرسوم بالأمر رقم 01–03 المؤرخ في 20 أوت 2001 حيث نصّ على نشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار .[1]

المبحث الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع النعامة

المطلب الأول: تقديم فرع الوكالة لدعم تشغيل الشباب النعامة :

1/ تعريف الوكالة لولاية النعامة :

تم انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع النعامة و بدا مزاولة نشاطه في الفاتح من ديسمبر 1997 وهو هيئة او مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ,يسير الفرع وفق هيكل تنظيمي متكون من عدة مصالح تنقسم بدورها الى قسمين القسم الاداري والقسم التقني وياتي على راس هرم الهيكل التنظيمي مدير الفرع الذي يقوم بتسيير الوكالة ,والتنسيق بين المصالح داخل الوكالة من جهة والمؤسسات الادارية والمالية التي لها علاقة مباشرة بالوكالة من جهة اخرى ,وهذا كما هو مبين في الشكل والذي يوضح مخطط الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ,فرع النعامة .

– طرق التمويل المعتمدة لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب Ansej

اولا :التمويل الثنائي :

التركيبة المالية في صيغة التمويل الثنائي تتشكل من :

–المساهمة الشخصية للشباب المستثمر.

–قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

[1] جاري فاتح ، بوكار عبد العزيز ، هيئات مرافقة و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مداخلة في الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات ص و م في الجزائر ، جامعة الوادي ، يومي 06-07 ديسمبر 2017، ص 05 .

-الهيكل المالي للتمويل الثنائي :

المستوى الاول :

الجدول رقم 2: الهيكل التمويلي للمشروع

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة
حتى 5.000.000دج	%71	29%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المستوى الثاني :

الجدول رقم3 : الهيكل التمويلي للمشروع

قيمة الاستثمار	قرض بدون فائدة(الوكالة)	القرض البنكي
من 5.000.001دج الى10.000.000دج	%28	72%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

نلاحظ ان هناك تخفيف من التكاليف الخاصة بالمشاريع عما كانت عليه من قبل صدور المرسوم التنفيذي المتعلق بالاستثمار ,حيث تم تخفيض المساهمة الشخصية من 5% الى 1 % من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع يساوي او اقل من 5.000.000دج ومن 10 %الى 2% من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع اكبر من 5.000.000دج الى 10.000.000دج.هذا التخفيض تم تغطيته من خلال رفع مستوى مساهمة الوكالة بالقرض الذي تمنحه لاصحاب المشاريع من 25% الى 29% من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع في المستوى الاول ومن 20% الى 28% من تكلفة الاستثمار عندما يكون المشروع في المستوى الثاني ويتم التمويل طبقا لهذه الصيغة وفق مجموعة من الشروط تتمثل في تعريف المؤسسة وهوية صاحب المشروع.

ثانيا :التمويل الثلاثي .

التركيبة المالية للتمويل الثلاثي :يتم التمويل الثلاثي بمشاركة الشاب المستثمر ,البنك والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتكون من :

-المساهمة الشخصية للشاب المستثمر .

-قرض غير مكافئ تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

-قرض بنكي بنسبة فائدة مخفضة 100% لكل القطاعات والنشاطات ,يتم ظمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح اياها الشباب ذوي المشاريع .

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي :

الجدول رقم 4: المستوى الأول

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة انساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5.000.000دج	%29	%01	%70

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الجدول رقم 5: المستوى الثاني

قيمة الاستثمار	قرض بدون فائدة (الوكالة)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5.000.001دج الى 10.000.000دج	%28	2%	72%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

القروض غير المكافئة الإضافية :

-القرض الغير مدفوع (قرض الكراء):

منح للمستثمرين الشباب ، بمبلغ قدره خمسمائة ألف دينار جزائري (500000 دينار جزائري) قابل للاسترداد ، على افتراض إيجار الغرفة أو رصيف المحطة على مستوى الموانئ ، بهدف إيواء النشاط المتوقع.

ويتم منحها حصريًا إلى المستثمرين الشباب الذين يسعون إلى الحصول على تمويل ثلاثي وفي مرحلة إنشاء النشاط ، كما يستثنى من هذا القرض كل من :

-الشباب حاملي المشاريع حيث النشاط غير المستقر.

-رواد الأعمال الشباب الذين لديهم مشاريع للإنشاء في إطار المكاتب الجماعية.

-عندما يكون مالك المبنى زوجًا للمستثمر أو فريب تصاعدي له.

القرض الغير مدفوع (مكتب جماعي):

كما هو معمول به في نظام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب Ansej ، فإن هذا النوع من القروض الغير مدفوعة يمنح على أساس ما يلي:

-للشباب خريجي التعليم العالي.

-لا يمكن أن يتجاوز المبلغ واحد (1) مليون دينار جزائري (100 مليون سنتيم) قابل للاسترداد.

-على افتراض أن إيجار المباني المخصصة موجه لإنشاء مكتب جماعي.

- يتم منحها حصرا للمستثمرين الشباب الطالبين لصيغة التمويل الثلاثي وفي مرحلة إنشاء النشاط.

- لايمنح عندما يكون مالك المبنى زوجًا للمستثمر أو فريب تصاعدي له.

تُعرَّف المكاتب الجماعية بأنها رابطة لمشروعين (02) كحد أدنى ، حيث تشغلان نفس المكان ، يقدمهما المستثمرون الشباب ، و ينشطون في نفس مجال النشاط المتعلق بالمهنة، وهم كالتالي: طبيون ، كتبة قانونية ، خبرة محاسبية ، مركز شرطة. الحسابات ، والمحاسبين القانونيين ، والشركات الاستشارية والرصد في قطاعات البناء والأشغال العامة والري.

القرض الغير مدفوع (عربة ورشة) :

كما هو معمول به في نظام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب Ansej ، فإن هذا النوع من القروض الغير مدفوعة يمنح على أساس ما يلي:

-للشباب خريجي مراكز ومعاهد التكوين المهني.

- لايمكن أن يتجاوز المبلغ خمسمائة ألف (500.000) دينار جزائري (50 مليون سنتيم) قابل للاسترداد.

موجه لاكتساب عربة ورشة.

-يتم منحها حصرا للمستثمرين الشباب الطالبين لصيغة التمويل الثلاثي وفي مرحلة إنشاء النشاط.

-موجه لممارسة الأنشطة الغير مستقرة: الترصيص ، كهرباء العمارات، التدفئة ، التبريد، الزجاج ، دهن المباني، ميكانيك السيارات.

5- المساعدات المالية والمزايا الضريبية المتعلق بجهاز الدعم Ansej

يستفيد المستثمر الشاب من المساعدات المالية والمزايا الضريبية في وقت إنجاز مشروعه وكذلك في مرحلة الإنشاء كما في مرحلة توسعة قدرات الإنتاج.

-ب المزايا الضريبية :

يقدم جهاز الدعم Ansej مزايا ضريبية في مرحلة 'إنجاز المشروع، وفي مرحلة الاستغلال بعد بداية انطلاق النشاط.

1- في مرحلة إنجاز المشروع :

-الإعفاء من رسوم النقل الخاصة بعمليات الاكتتابات العقارية التي تتم في إطار إنشاء نشاط صناعي.

-الإعفاء من حقوق التسجيل للعقود المكونة الشركات.

-تطبيق معدل التعريفة المخفضة بنسبة 5٪ للمعدات المعنية مباشرة بتحقيق الاستثمار.

2- مرحلة الاستغلال بعد بداية انطلاق النشاط:

-إعفاء من الضريبة العقارية على البناءات وإضافات البناءات لمدة "03 سنوات ، 06 سنوات أو 10 سنوات" ، حسب مكان تنفيذ المشروع ، وذلك اعتبارًا من تاريخ تحقيقها.

-الإعفاء الكامل من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) أو من الضرائب على الربح الحقيقي لفترة "03 سنوات أو 06 سنوات أو 10 سنوات" ، حسب موقع تنفيذ مشروع من تاريخ بدء دخوله حيز النشاط.

- يجوز تمديد فترة الإعفاء هذه لمدة سنتين (2) ، عندما يتعهد المستثمر الشاب بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل في مدة غير محددة. (يؤدي عدم الامتثال للالتزامات المتعلقة بعدد الوظائف المنشأة التي تم إنشاؤها إلى سحب المنافع والتذكير بالرسوم والضرائب التي كان ينبغي دفعها).

ومع ذلك ، فإن المستثمرين – الأشخاص الطبيعيين- على شاكلة الضريبة الجزافية الموحدة،- يظلون خاضعين لدفع الحد الأدنى من الضريبة بما يعادل 50٪ من مبلغ الضريبة الجزافية الوحيدة (10000 دج) ، المنصوص عليه في قانون الضرائب لكل سنة ، وهذا بغض النظر عن رقم الأعمال المحقق.

خصم في الضريبة على الدخل العام (IRG) أو الضريبة على فائدة الشركات (IBS) حسب الحالة ، وكذلك الضريبة على النشاط المهني (TAP) في نهاية فترة الإعفاءات، خلال السنوات الضريبية الثلاثة الأولى على النحو التالي:

– السنة الضريبية الأولى: تخفيض بنسبة 70٪ .

– السنة الضريبية الثانية: تخفيض بنسبة 50٪ .

– السنة الثالثة للضرائب: تخفيض بنسبة 25 ٪

الوثائق المطلوبة لكل الخطوات مع جهاز الدعم Ansej :

أ. إيداع الملف بعد المصادقة عليه من قبل لجنة CSVF لتقديم شهادة الأهلية.

يجب أن يحتوي الملف على المستندات التالية:

–نسخة واحدة (01) من قسيمة المؤهل المهني.

–بطاقتي إقامة (2) (Ansej و البنك).

–الالتزام بخلق 03 فرص عمل دائمة بما في ذلك المستثمر المعني في الشركة عندما يكون عمر المسير أكثر من سنة 35 وأقل من أو يساوي 40 سنة في وقت تقديم النموذج.

–نسخة من وثيقة التسجيل المحدثة ، الصادرة عن خدمات وكالة التتشغيل بولاية المعني كطالب للعمل.

–فاتورة شكلية للمعدات (بجميع الضرائب المدرجة) ورأس المال العامل.

–فاتورة أولية للتأمين متعدد المخاطر / أو تأمين جميع المخاطر للمعدات وجميع الضرائب المشمولة (TTC).

–تقدير ميزانية تهيئة المبنى (بما في ذلك جميع الضرائب) إن وجدت.

–نسخة من عقد المستثمر / المورد الذي تم استكماله وتوقيعه من قبل الطرفين.

إيداع الملف على مستوى البنك من قبل Ansej:

يجب أن يحتوي الملف على الوثائق التالية:

–طلب التمويل موجه إلى البنك ،ويكون من إعداد المستثمر الشاب.

-الصفحة الأولى من استمارة التسجيل.

-بطاقة الإقامة

-نسخة من شهادة الدبلوم أو المؤهل المهني أو أي وثيقة أخرى تشهد بالمعرفة.

-نسخة من وثيقة الهوية

-شهادة الأهلية أو الامتثال للتمويل ، التي وضعتها لوكالة Ansej .

-نسخة من خطة العمل ، مصحوبة بفواتير شكلية أو التسعيرات المقدرة لأعمال التطوير الممكنة التي يتعين القيام بها.

الإنشاء القانوني للمشاريع المصغرة :

يجب أن يحتوي الملف على الوثائق التالية:

-عقد تأجير الإيجار لمدة لا تقل عن سنتين قابلة للتجديد، أوعقد الملكية ، أوعقد الهدية ، أو عقد جهوزية الاستخدام.

-السجل التجاري أو أي وثيقة تسجيل أخرى (بطاقة فلاح، بطاقة الحرفي ...) .

-الوضع القانوني للمؤسسة في حالة الشخص المعنوي.

-بطاقة ضريبية أو شهادة وجود.

-الفواتير الشكلية ، وأسعار التأمين وأسعار التطويرات المحدثة إن وجدت.

استكمال ملف البنك من أجل حركة الأموال:

يجب أن يحتوي الملف على الوثائق التالية:

-نسخة من سند شغل مكان العمل (عقد الملكية، عقد هبة، عقد إمتياز، عقد للاستخدام، عقد الإيجار مع مدة لا تقل عن سنتين (2) سنوات قابلة للتجديد أو لفترة أطول من تلك الفترة).

-نسخة من السجل التجاري أو أي مستند تسجيل آخر (بطاقة فلاح ، بطاقة الحرفيين...).

-نسخة من الوضع القانوني في حالة الشخص المعنوي.

-نسخة من شهادة الوجود أو البطاقة الضريبية.

- محضر فعلي من زيارة المبنى الخاص لإيواء النشاط ،معد من طرف وكالة Ansej .؛

-عقد الانتماء مع صندوق ضمان القروض.

-النسخة الأصلية من قرار منح المزايا لمرحلة التنفيذ (إنشاء أو تمديد).

-نسخة من خطة العمل ، مصحوبة بفواتير شكلية أو التسعيرات المحدّثة إن وجدت.

-إثبات سداد القرض الغير مدفوع (PNR) والمساهمة الشخصية.

الوثائق المطلوبة للاستفادة من قرار منح مزايا الإستغلال:

يجب أن يحتوي الملف على الوثائق التالية:

-محضر معاينة لبداية النشاط.

-رهن المعدات و / أو رهن السيارة ،

-فاتورة (فواتير) نهائية للمعدات / المعدات الحالية أو الآتية.

-عقد التأمين ذو المخاطر الكاملة و / أو المخاطر المتعددة ،

-ملحق الحلول لتأمينات الأخطار لصالح البنك في المرتبة الأولى، و Ansej في المرتبة الثانية، وهذا بالنسبة للتمويل الثلاثي (ملحق الحلول للتأمين عن المخاطر لصالح Ansej في المرتبة الأولى بالنسبة للتمويل المختلط).

-مستند يبرر بداية النشاط ، تصدره مصالح الضرائب.

-نسخة من قرار منح المزايا تحت عنوان التحقيق (DOAR).

-نسخة من إثبات الانتماء إلىCASNOS.

-نسخة من إثبات الانتساب إلى CNAS ، إن وجدت (نسخة من إثبات انتساب العمال المعينين في المشروع المصغر بعد الالتزام المقدم من المسير الذي يكون سنه بين 35 و 40 سنة وقت تقديم الطلب ، وفقا للتنظيمات المعمول بها).

-نسخة من الرخصة النهائية للاستغلال للأنشطة المقننة إن وجدت.

الوثائق المطلوبة للحصول على قرار منح مزايا التمديد:

يجب أن يحتوي الملف على الوثائق التالية:

-طلب الحصول على المزايا تحت مرحلة التمديد.

-الفواتير الشكلية بـ (ضريبة القيمة المضافة مجانا HT) و (كل الضرائب المشمولة TTC) و (الضريبة على القيمة المضافة TVA) من المعدات الجديدة المزمع الحصول عليها.

-فواتير شكلية بـ (ضريبة القيمة المضافة مجانا HT) و (كل الضرائب المشمولة TTC) و (الضريبة على القيمة المضافة TVA) للتأمين متعدد المخاطر أو جميع المخاطر (حسب الحالة).

-شهادة سداد 70٪ من القرض البنكي و 50٪ من القرض الغير مدفوع بموجب التمويل الثلاثي ، 100٪ من قرض Ansej بموجب التمويل المختلط.

-شهادة سداد كامل القرض البنكي الأولي في حالة تغيير البنك أو نوع التمويل من الثلاثي إلى المختلط.

-عرض الميزانيات (Bilans) الثلاثة الأخيرة.

-محضر معاينة لوجود المعدات الأساسية لاستغلال النشاط المكتسب خلال مرحلة الإنشاء، معد من طرف المكلف بالمراقبة.

التوجهات الرئيسية للمخطط فيما يتعلق بالتمويل:

توجه الجهاز نحو الأنشطة التي تخلق الثروة وفرص العمل ، من أجل المساهمة في الحد من البطالة ، والحد من الفقر ، والمشاركة في التنمية المحلية والحد من فاتورة الاستيراد.

-الحد من عدم المساواة الاجتماعية.

-تنويع أنشطة المستثمرين في اتجاه الأولويات على منحى البرنامج الحكومي في تطوير القطاعات (الصناعة ، الزراعة ، البيئة ، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، السياحة ، إلخ).

-تشجيع إنشاء مشاريع مبتكرة وجودة ذات قيمة مضافة عالية (تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والشركات الناشئة) ، مع إعطاء الأولوية للشباب من خريجي التكوين المهني والجامعات.

-تنظيم الأنشطة وفقا للاحتياجات الاقتصادية المحلية والوطنية.

-تشجيع ريادة الأعمال النسائية من خلال مرافقة خاصة لهن.

الشكل رقم01: الهيكل التنظيمي لوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب النعامة

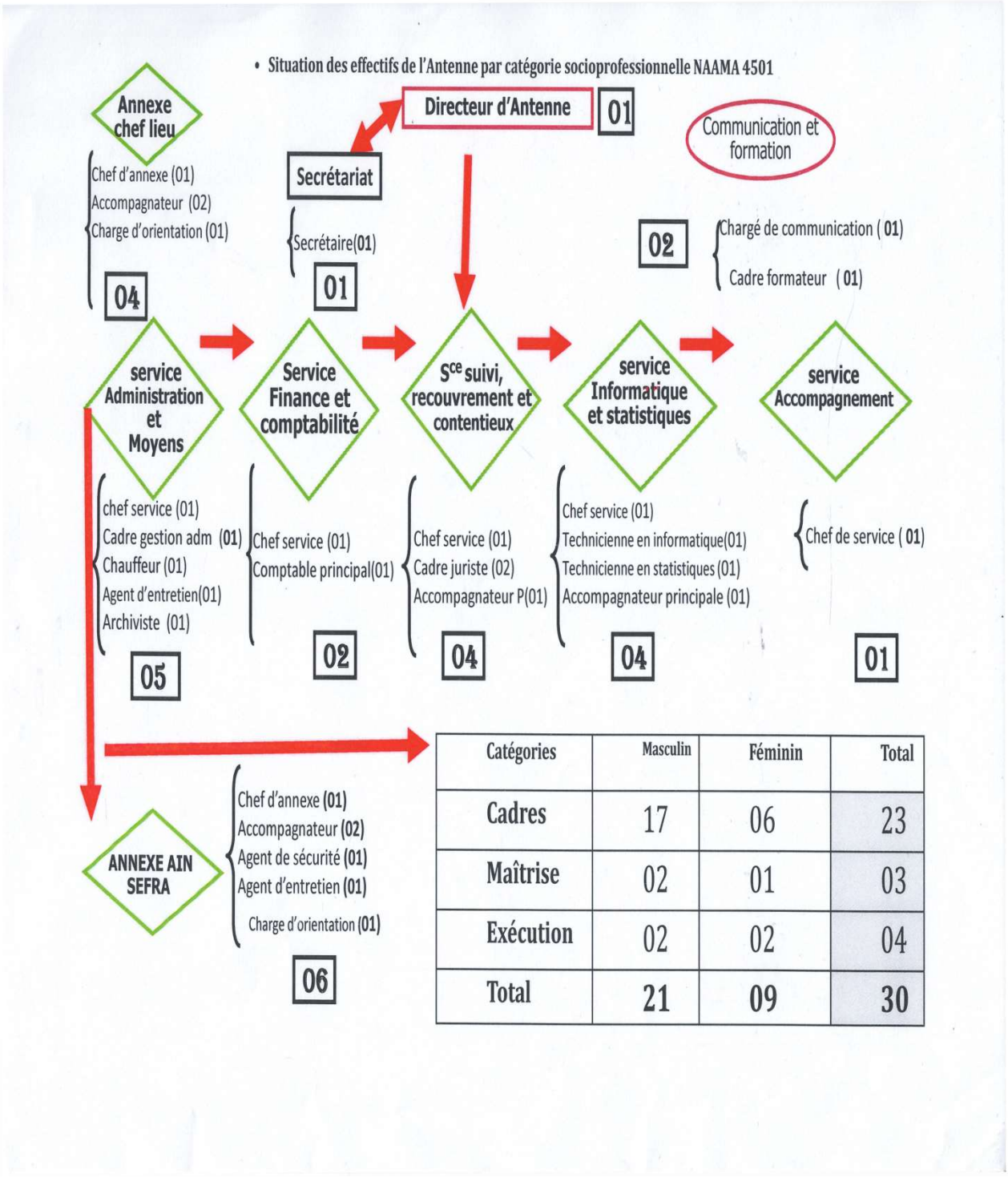

Catégories	Masculin	Féminin	Total
Cadres	17	06	23
Maîtrise	02	01	03
Exécution	02	02	04
Total	21	09	30

المصدر: وثائق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

شروط وأهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

1/ شروط الاستفادة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

عند إنشاء أنشطتهم ، يجب على المستثمرين الشباب ، ومن أجل الاستفادة من مساعدة صندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، أن تتوفر فيهم الشروط التالية:

-أن يكون العمر ما بين 19 و 35 سنة.

-عندما ينبعث المشروع، يجب ان تتوفر ما لا يقل عن ثلاث (3) وظائف دائمة (بما في ذلك المستثمرين الشباب الشركاء في المؤسسة)

-قد يتم رفع الحد الأدنى لسن مدير الشركة التي تم إنشاؤها إلى أربعين (40) عامًا.

-أن يكون لديك دبلوم أو مؤهل مهني و / أو تمتلك خبرة فنية معترف بها.

-تعبئة المساهمة شخصية في شكل أموال خاصة، وهذا يختلف باختلاف نوع التمويل ومستوى الاستثمار.

-أن لا تكون مشغول بمنصب عمل مدفوع الأجر في وقت إدخال استمارة التسجيل لتلقي المساعدة. (السجل التجاري ساري الفعالية يعتبر مرفوض ايضا).

-أن تكون مسجلا في خدمات الوكالة الولائية للتشغيل التابعة لولايتك لتحصل على بطاقة طالب عمل منها.

-أن لا تكون مسجل في أي من (مراكز التكوين المهني، المعاهد، الجامعات) في وقت تقديم طلب الاستفادة من المساعدة، إلا إذا كان هذا من أجل تطوير النشاط.

-أن لا تكوين مستفيد من قبل من صيغة المساعدة لـ Ansej تحت عنوان " إنشاء مؤسسة".

2/اهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

-يرافق جهاز الدعم اونساج حاملي المشاريع في إنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة سواء المنتجة للسلع أو المقدمة للخدمات.

-تشجيع جميع أشكال الإجراءات والتدابير لتعزيز روح المبادرة و المقاولاتية.

-تعزيز إنشاء وتوسيع نشاط السلع والخدمات من قبل المستثمرين الشباب.

-تقديم الدعم والمشورة ومرافقة المستثمرين الشباب في إنشاء الأنشطة.

-إتاحة جميع المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطتهم لجميع المستثمرين الشباب.

-تطوير العلاقات مع مختلف شركاء الجهاز (البنوك ، الضرائب ، CNAS و CASNOS ، إلخ).

-تطوير شراكة بين القطاعات لتحديد فرص الاستثمار – مختلف القطاعات.

-توفير التدريب على تقنية إدارة المشاريع الصغيرة للمستثمرين الشباب.

-تشجيع جميع أشكال الإجراءات والتدابير الأخرى لتعزيز إنشاء وتوسيع النشاط.

المطلب الثاني : دراسة تحليلية لوكالة النعامة

1-1/ تطور دراسة المشاريع:

الجدول رقم6: تطور دراسة المشاريع

تطور دراسةالمشاريع	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إيداع الملفات	374	277	332	1299	233	233	349
عدد مناصب الشغل	826	775	721	2814	586	544	585

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

1-2/ منحنى تطور دراسة المشاريع

الشكل رقم 2: تطور دراسة المشاريع

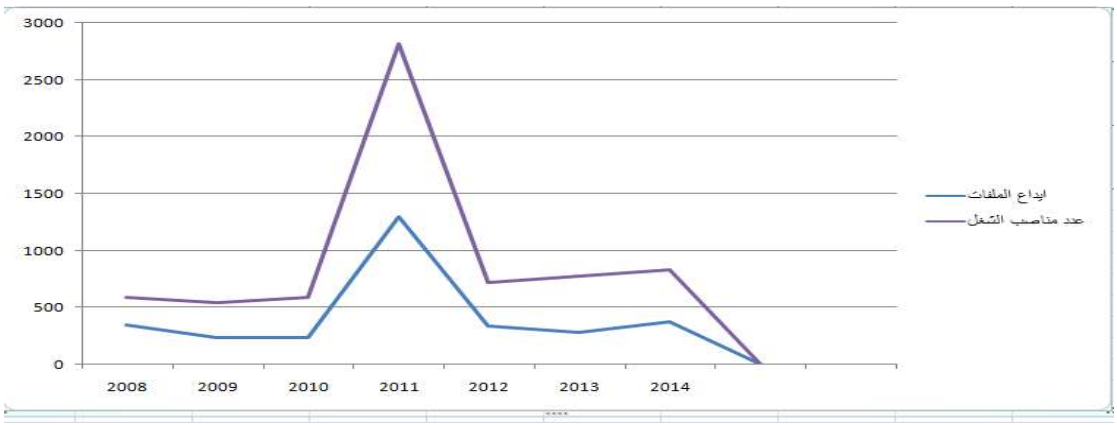

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

من خلال الشكل أعلاه ارتفع عدد الملفات المودعة حيث بلغت 1299 في 2011 وارتفع عدد مناصب الشغل 2814 في 2011

كما نلاحظ انخفاض عدد الملفات المودعة حيث بلغ 233 في 2013 و انخفض عدد مناصب الشغل بلغ 544 في 2013

2-1/ المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط

الجدول رقم7: المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط

السنوات	الفلاحة والصيد البحري	الصناعة التقليدية	مواد البناء والأشغال العمومية	الصناعة والصيانة	مهن حرة	خدمات
2010	15171	21979	9818	10807	3648	79080
2011	3686	3559	6723	1182	569	29228
2012	6705	5438	3754	3013	826	45167
2013	8225	4900	3474	3333	421	21192
2014	10487	4255	1065	6146	4501	12944
2015	6862	2170	8383	9134	2051	6884
2016	3479	320	1672	2720	716	3552

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2-2 المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط

الشكل رقم 3: المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط

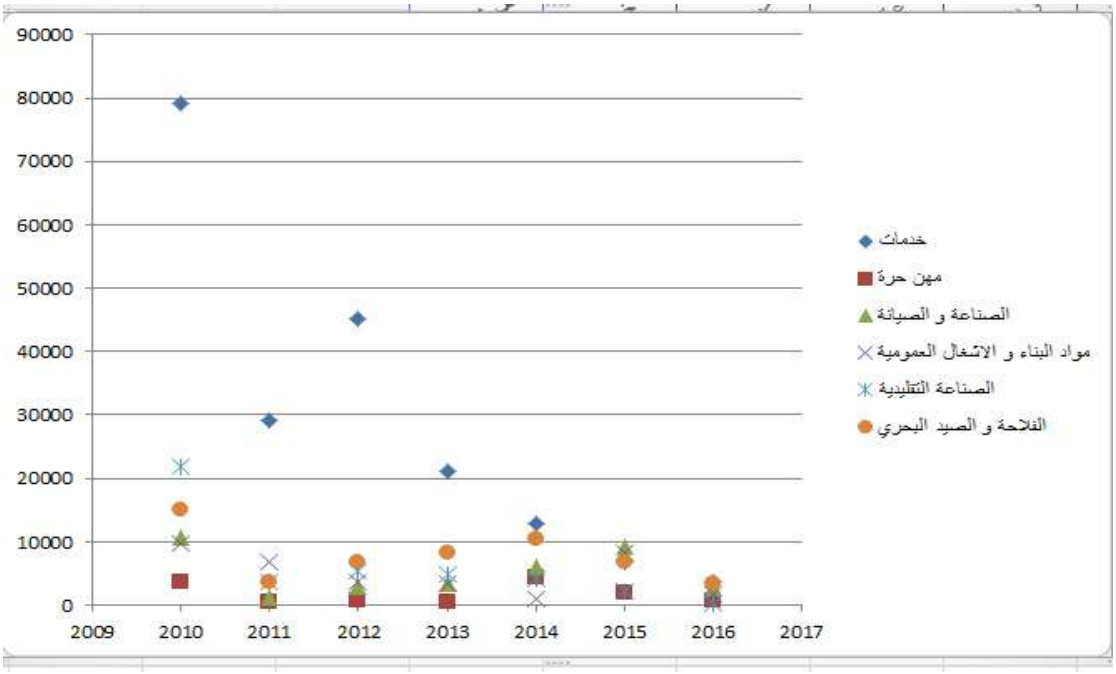

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

تؤكد النتائج الموضحة في الجدول أعلاه الاتجاهات الجديدة للمخطط من حيث الأنشطة الممولة.

ارتفعت حصة الفلاحة من 26 ٪ في عام 2014 إلى 29 ٪ في عام 2015 ثم إلى 31 ٪ في عام 2016.

ارتفعت حصة قطاع البناء والأشغال العموميةBTPH من 12 ٪ في عام2014 ،إلى 16 ٪ في عام 2015 و 15 ٪ في عام 2016.

ارتفعت حصة الصناعة والصيانة من 16 ٪ في عام2014 ،إلى 21 ٪ في عام 2015 ثم إلى 24 ٪ في عام 2016.

ارتفعت نسبة المهن الحرة من 4٪ في 2014 إلى 5٪ في 2015 ثم ألى 6٪ في عام 2016.

في قطاع الخدمات ،انخفض معدل التمويل بشكل حاد،من 32 ٪ في عام 2014 إلى 21٪ في عام .2016

3-1المشاريع الممولة في القطاعات التالية:

قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال, المستوى التعليمي(جامعي و مهني), قطاع الفئة النسوية, قطاع مشاريع التوسعة

الجدول رقم8: المشاريع الممولة حسب القطاعات

السنوات	قطاع تكنلوجيا المعلومات والاتصال	التكوين المهني	جامعي	الفئة النسوية	مشاريع التوسعة	المشاريع الممولة الكلية
2010	8586	56133	74714	37518	4412	503140
2011	451	9206	9062	9512	606	83242
2012	616	46910	3713	4774	627	81265
2013	591	67510	9642	5263	501	3943
2014	750	73713	5393	6653	462	85640

2015	655	97911	243	6452	256	67623
2016	628	4517	12	5501	196	26211

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

3-2 المشاريع الممولة في القطاعات:

الشكل رقم4: المشاريع الممولة حسب القطاعات

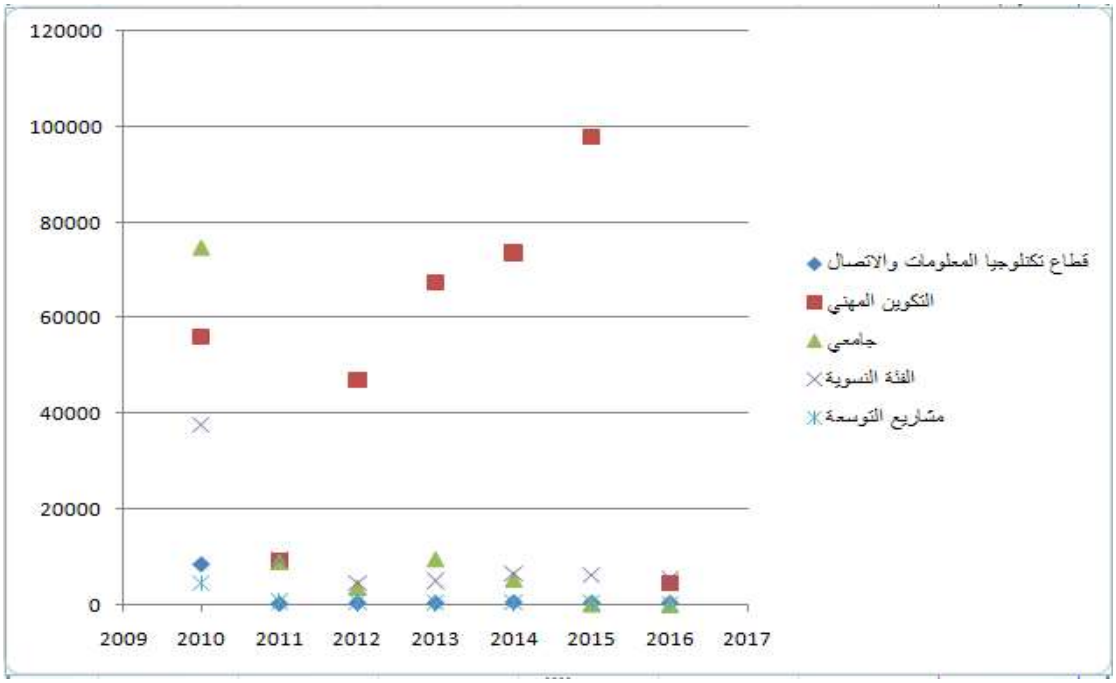

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول8.

-وقد أدى تشجيع إنشاء مشاريع مبتكرة وذات جودة تولد قيمة إضافية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشركات الناشئة) من خلال مرافقة ودعم خاصين لخريجي الجامعات إلى زيادة نسبة المشاريع الممولة في هذا القطاع بنسبة 2٪. في عام2014 ، 3 ٪ في عام 2015 ثم إلى 6 ٪ في عام 2016.

-ارتفع معدل التمويل لمشاريع المستثمرين الشباب خريجي مراكز التكوين المهنيمن 25٪ في 2014 إلى 43٪ في 2015 و 66٪ في عام 2016.

ارتفع معدل التمويل لمشاريع المستثمرين الشباب حاملي الشهادات الجامعية من 8 ٪ في عام 2014 إلى 13 ٪ في عام 2015 ثم إلى 18 ٪ في عام 2016.

يمثل معدل المستثمرين من التكوين المهني و الجامعيين 84٪ من المشاريع الممولة في عام 2016

-ارتفع معدل المشاريع الممولة لفئة النسوية بشكل ملحوظ وكبير من 7٪ خلال الفترة (2010-2013) إلى 9٪ في عام2014 ،ثم إلى 11٪ في عام 2015 وأخيرا 14٪ خلال العام 2016.

-وأغلب المشاريع المصغرة الممولة في مرحلة التمديد أو التوسعة تجاوزت حالت " مؤسسات صغيرة و متوسطة"، وهذا نظرا للعدد الكبير من مناصب الشغل المنشأة التي أنشئت (15697 منصب).

4-1 مدى التأثر الإيجابي لمشاريع لونساج على قطاع العمل

الجدول رقم 9: مدى التأثر الإيجابي لمشاريع لونساج على قطاع العمل

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مناصب الشغل المنشأة	670392	68292	203129	23396	14093	57051	76622

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2-4 منحنى التأثر الإيجابي لمشاريع لونساج على قطاع العمل

الشكل رقم 5: التأثر الإيجابي لمشاريع لونساج على قطاع العمل

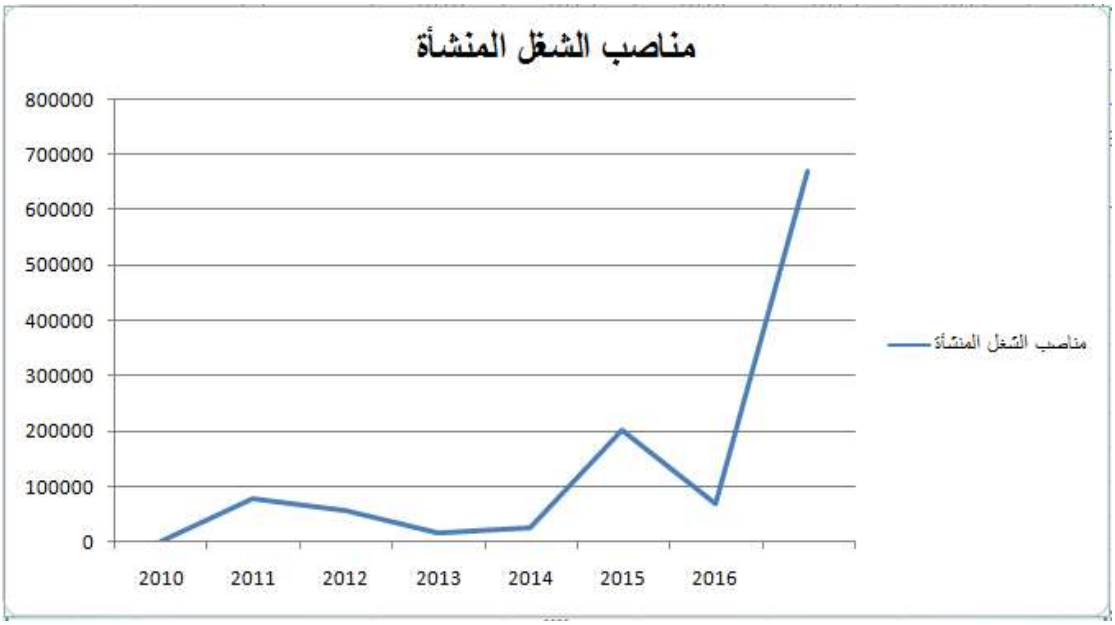

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول9.

مناصب الشغل المنشأة في بداية المشاريع الممولة منذ البداية هو من حيث عدد 878،264. للفترة 2014-2016 ، 167،476 منصب شغل أنشئ من خلال المشاريع الممولة،والتي تمثل 20 ٪ من إجمالي عدد مناصب الشغل التي أنشأتها Ansej منذ إنشائها.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل حاولنا القاء نظرة عامة عن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتعرف على فرع النعامة وكيف تتم مرافقة الشباب اصحاب المشاريع ,والهيكل التنظيمي لها واهداف وشروط الاستفاذة من الدعم ,واستعراض حصيلة نشاط الوكالة في مجال تمويل ودعم المشاريع ,وذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية في فرع اونساج النعامة واستعراض نموذج لدراسة جدوى مالية لعدة مشاريع ممولة في اطار صيغة التمويل ,مكنتنا من التعرف على سير المشاريع في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

وتعرضنا الى مختلف الشروط التي يطرحها اونساج بهدف انشاء مؤسسات مصغرة وكذا مختلف الامتيازات التي يقدمها لاصحاب هذه المؤسسات ,وهذا منذ نشاة الوكالة و التي تمثلت اساسا في رفع قيمة الاستثمار وكذا تقديم التمويل والامتيازات لتوسيع القدرة الانتاجية للمؤسسات المصغرة.

تهدف وكالة اونساج فرع النعامة لتوجيه الشباب نحو نشاطات الفلاحة ,الخدمات ,الاشغال العمومية وهذا راجع الى طبيعة المنطقة بكونها منطقة فلاحية وذلك بهدف استمرارية المؤسسة المستحدثة وتحقيق المداخيل لأصحابها ,ومن جهة اخرى ضمان استرداد ديون المحصل عليها في الآجال المحددة.

تناولت هذه الدراسة دور المقاولاتية في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم المقاولاتية بالإضافة إلى خصائصها والدور الذي تلعبه إجتماعيا وإقتصاديا والتنمية الاقتصادية ونظرياتها .

كما تطرقنا في هذا البحث إلى النتائج التي حققتها الوكالة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء على مستوى الوطني وكذلك على مستوى ولاية النعامة وإنعاكاستها على توفير مناصب الشغل.

على ضوء الدراسة ,وبناءا على ما تم التطرق إليه من تحاليل ودراسات حول دور المقاولاتية في التنمية الاقتصادية في الجزائر ,توصلنا إلى النتائج التالية :

-تعتبر المقاولاتية ظاهرة متعددة الابعاد تتمحور أساسا حول روح الابداع والمخاطرة من أجل الحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي .

-يعتبر موضوع المقاولاتية حذيث النشأة ,ويمكنها أن تكون بسيطة ومستمرة ومتجانسة وعدائية.

-مساهمة المقاولاتية في رفع الكفاءة الانتاجية ,تنويع الانتاج ,دعم التنمية الاقليمية ,تنمية الصادرات ,زيادة التشغيل ,مكافحة الفقر والافات الاجتماعية .

-يعتبر المقاول العمود الفقري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

-أوضحت الدراسة أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تمثلت في هيمنة القطاع العام على القطاع الخاص ,ما دفع بالدولة الى تطبيق برنامج إعادة الهيكلة العضوية والمالية وذلك بخصخصة المؤسسات وإستقلاليتها

-أوضحت الدراسة أنه لم يحدد إطار المقاولاتية في الجزائر بصورة دقيقة ,حيث المقاولاتية في الاقتصاد الجزائري مرتبطة ارتباطا وثيقا بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفي نفس الوقت نجدها تقدم ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-أوضحت الدراسة الميدانية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دور كبير في خلق فرص العمل في الولاية ,وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة ,وذلك من خلال القوانين والتعديلات التي استحدثت مؤخرا في الفترة 2013-2015كان لها أثرإيجابي في إقبال حاملي الشهادات العليا

للاقتراض عن طريق الوكالة ,أيضا ضبط وتنظيم الجهاز وأعطته أكثر مصداقية من ذي قبل حيث كان للشباب الجامعي الحصة الاكبر للمساهمة في التنمية الاقتصادية.

-قدم القرض المصغر حلولا فعالة في مجال الفلاحة حيث تم إنشاء مستثمرات فلاحية وذلك بسبب إحتياج المنطقة الى الفلاحة في تلك الفترة مع فتح مناصب شغل لفئة البطالين ويدخل هذا تحت تطبيق قانون الاستثمار الفلاحي.

-كما استفادت الولاية من وحدات سكنية و قطع ارضية موجهة الى البناء وهذا طبقا للتعليمة المتعلقة بالعرض العقاري حيث استفادت من 7500 قطعة ارضية مدعمة من طرف الدولة .

-إن الاعانات والامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة اونساج هي احد اهم الحوافز الاساسية لاقبال الشباب للقتراض عن طريق الوكالة.

وختاما نقول بأن وكالة اونساج قد ساهمت في تحقيق التنمية الاقتصادية بالهضاب العليا .

بعد معالجتنا لهذا الموضوع والتوصل على ان سياسة المقاولاتية ساهمت في تخفيض معدل البطالة إلا أنها لا زالت تعاني في القدرة التنافسية ,لهذا لا بد من التركيز على بعض النقاط التي سندرجها في شكل

توصيات :

*الاهتمام بتدريب وتكوين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوعيتهم ومرافقتهم .

*الاهتمام بالتكنولوجيا والطرق الحديثة في التسيير والانتاج ,خاصة ان هذه المؤسسات لا زالت تعتمد على الادوات التقليدية في حين أن الاقتصاد الجزائري يعرف تحول الى اقتصاد يعتمد على جوانب ومتطلبات متقدمة تلزمه بتوفير قوة العمل التي تتفق واحتياجات السوق سواء الداخلية او الخارجية.

*محاولة التخفيف من العراقيل التي تواجه المؤسسات ,وذلك بتعديل معدل الضرائب بشكل يتلاءم مع ظروف هذه المؤسسات ضعيفة البنية.

الاطروحات والرسائل الجامعية :

1-محمد قوجيل "دراسةو تحليل سياسة دعم المقاولاتية في الجزائر" اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه؛كلية العلوم الاقتصادية ؛ قسم علوم التسير؛ جامعة ورقلة 2015-2016؛صفحة 03

2- مولخلوة أحمد؛ سياسات دعم المقاولاتة في الجزائر – مذكرة لنيل شهادة ماستر ؛كلية علوم التسيير ؛جامعة سعيدة ؛2016-2017 ص05

3-آمال بعيط ؛برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر ؛أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ؛كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ؛جامعة باتنة1؛2016-2017؛ص11

4-فايزة درقاوي ، تأثير العوالم السوسيوثقافية على المقاول الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة سعيدة ، 2015-2016،ص 71-72

5-الجودي محمد علي ،نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم تسيير ، جامعة بسكرة ، 2014-2015،ص4

6-دباح نادية، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر و آفاقها ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص ادارة الأعمال ، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 50-51.

7-بوزيدي سعاد ,المقاولة والتنمية الاقتصادية ,رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير,كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير ,فرع اقتصاد التنمية ,جامعة تلمسان ,2007/2006,ص72.

8-كبداني سيد أحمد ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير ، جامعة تلمسان ، 2012-2013، ص38-39.

9-مالكي نبيل-بوخشة زهير ، المرافقة المقاولاتية للمشاريع الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم التجارية ، 2016-2017، ص 29.

10- محمد صالحي ,تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر,أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه ,كلية العلوم الاجتماعية 'جامعة وهران 2 ,2016/2015,ص171-173

الكتب :

1- هوشيار معروف ،دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع و التحول الهيكلي) ،عمان ، الطبعة 1،2005،ص11.

2-سهيلة فريد النباتي ، التنمية الاقتصادية (دراسات و مفهوم شامل) ،الأردن ،الطبعة 1،2015،ص12-13

3-عثمان محمد عتيم ،ماجدة أحمد أبوزنط ،التنمية المستديمة ،عمان ،2007،ص25.

4-مدحت القريشي ،التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)،عمان،الطبعة1،2007،ص123.

5-فليح حسن خلف ، الاقتصاد الكلي ،عمان ،2007،ص469،466.

مداخلات ومحاضرات :

1-عبد الرزاق خليل ،عادل نقموش، دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، مداخلة في الندوة الدولية حول المقاولة و الابداع في الدول النامية ، معهد علوم الاقتصاد و التسيير ، جامعة خميس مليانة ، الجزائر، 2007،ص03

2-ناصر مراد، دور و مكانة المقاول في التنمية الاقتصادية في الجزائر ، الندوة الدولية حول المقاولة و الابداع في الدول النامية ، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، خميس مليانة ، الجزائر ،2007،ص 216

3-يوسف بودلة ، عبد الحق بن تفات ، دور المقاولة المصغرة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التحديات التي تواجهها ، مداخلة في الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة ورقلة ، يومي 18و19 أفريل 2012،ص 5.

4- محمد الناصر حميداتو، العيد غربي ، اسهامات هيئات المرافقة المقاولاتية في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مداخلة للملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر . جامعة ورقلة ، يومي 18-19-أفريل 2012،ص10.

5-توفيق خذري عماري علي ، المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة ، مداخلة .

6-بوخمخم عبد الفتاح ، هاتي الدّمور، دور المرافقة في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة واقع التجربة الجزائرية .

7-جاري فاتح ، بوكار عبد العزيز ، هيئات مرافقة و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مداخلة في الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات ص و م في الجزائر ، جامعة الوادي ، يومي 06-07 ديسمبر 2017، ص 05 .

8-أوشن سمية ، نظريات التنمية الاقتصادية ، مطبوعة مقدمة لطلبة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة ،2014،2013.

9-صندرة سايبي ، محاضرات في انشاء مؤسسة ، جامعة قسنطينة ، 2014، 2015،ص8.

10-مطبوعة بعنوان :محاظرات في مقياس المقاولاتية ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,جامعة البليدة 2 ,2018/2017,ص 11-12.